حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/الجمعة - السبت - الأحد

2 - 3 - 4 **ذو القعدة** 1437 - 5 - 6 - 7 **أغسطس** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	10
حقوق الإنسان فى العالم	46

الخثلان: جزءٌ أصيل من أي مشروع وطني للتطور والتقدم

القحطاني: مبادرات المملكة في حقوق الإنسان ذاتية وبعيدة عن الانتقائية والتسييس

المصدر: جريدة الشرق السبت 3 ذو القعدة 1437هـ - 6 أغسطس 2016م
http://www.alsharq.net.sa/2016/08/06/1565808

الرياض – يوسف الكهفي

أكد مختصان في مجال حقوق الإنسان أن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في المملكة آخذة في التطور بخطى متسارعة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وأن توجهاتها في هذا المجال بعيدة كل البعد عن الانتقائية والتسييس، لافتَيْن إلى أن تحسين حقوق الإنسان جزء أصيل من أي مشروع وطني للتطور والتقدم، وهو يبدو جلياً في كثير من الإنجازات التي تحققت على صعيد ترسيخ المفاهيم ووضع القوانين والأنظمة الكفيلة بحماية حقوق الإنسان.

وقال رئيس الجمعية السعودية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، لـ«الشرق»، إن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في المملكة تنطلق من مبادئ الشريعة الإسلامية، وفق ما نصت عليه المادة 26 من النظام الأساسي للحكم، لذا فإن أي حراك يهدف إلى حماية حقوق الإنسان في المملكة نابعٌ من إرادة ذاتية، وهذا ما جعل المملكة تتميَّز عن غيرها، إذْ أنَّ توجهها في التعاطي مع مسائل حقوق الإنسان بعيدٌ كل البعد عن الانتقائية والتسييس اللذين تفتقر إليهما بعض التوجهات العالمية، التي لا تحظى بالقبول في أحسن الأحوال، وهذا التميّز يكمن في احترام المملكة لمبدأ التنوع الثقافي الذي تتفرد به شعوب العالم، وهو ما أكّده المؤتمر العام لليونسكو في عام 1966م.

منتج إسلامي عربي

وفي الوقت الذي يعتقد فيه بعضهم أن مشروع حقوق الإنسان هو في مجمله منتج ثقافي غربي، قال القحطاني: تؤكد المملكة دائماً أن مبدأ حقوق الإنسان ينبع أساساً من صميم ثقافتنا الإسلامية والعربية الأصيلة، فالمملكة عضو مؤسس في الأمم المتحدة، وساهمت مساهمةً فاعلة أبرزت من خلالها مبدأ التنوع الثقافي في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م، حيث كانت المادة «الأولى» منه تنص على أنه «يولد الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق..، وقد وهبتهم الطبيعة عقلاً وضميراً..»، فاعترض الملك فيصل (رحمه الله)، الذي كان يرأس وفد المملكة آنذاك، على هذه الصياغة وطالب بتعديلها بمساندة بعض الدول العربية والإسلامية، فأصبحت بعد التوافق: «يولد الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق..، وقد وُهبوا عقلاً وضميراً..»، كما أن المملكة أول من دعا إلى حق الشعوب في تقرير المصير في ظل التجاهل السائد من قِبل قوى تحرص على استمرار الاستعمار، وكان ذلك أمام اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1950م، وغير ذلك من الشواهد التي تدل على أن حقوق الإنسان هي من صميم ثقافتنا الإسلامية والعربية الأصيلة.

اكتمال البنية

وأشار إلى أن هناك تقدماً كبيراً في عديد من مجالات حقوق الإنسان في المملكة سواء في الحق في التعليم أو الصحة أو الضمان الاجتماعي أو المشاركة السياسية، خاصة فيما يتعلق بالمرأة بوصولها لـ«الشورى» والمجالس البلدية. لافتاً إلى اكتمال البنية القانونية والمؤسساتية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في المملكة في الوقت الحالي، من خلال سن عديد من الأنظمة والقوانين التي تحمي الحقوق، وتبين الإجراءات الواجب اتخاذها في حالة رصد تعدٍّ أو انتهاك لحقوق الأفراد، التي كان آخرها نظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل ونظام المؤسسات والجمعيات الأهلية، أنشئت جهات متخصصة في مجال حماية حقوق الإنسان ونشر ثقافتها.

مدلول إنساني

وقال القحطاني إن هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تسيران في خطين متوازيين فيما يتعلق بنشر ثقافة حقوق الإنسان، ومن خلال الأدوات المعرفية في برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان، التعريف بمسيرة حقوق الإنسان التاريخية التي توضح بجلاء سبق الشريعة الإسلامية التي تدين بها المملكة وتستمد جميع الأنظمة منها لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وأنها حرمت كل انتهاكٍ لها، وأوجدت فضاءً رحباً يتسع لكل ممارسة تلتقي وهذا الهدف الذي هو أحد مقاصدها، وطالما أن التعاون يستهدف مصلحة الإنسان وخطاب الإسلام دائماً موجه إلى الإنسان وترى المملكة أن التعاون في هذا المجال واجبٌ شرعي، خاصة إذا كان دفاعاً عن مظلوم أو نصرة لحق، لذا فهي تسعى إلى أن تكون حقوق الإنسان ذات مدلول بشري إنساني عادل بعيدة عن كل محاولات التسييس والاستغلال.

التقارير المسيَّسة

واعتبر القحطاني أن بعض التقارير الدولية التي تصدر أحياناً، مثل تقارير الخارجية الأمريكية، تمثّل وجهات نظر أصحابها، كما أنها تفتقر إلى معرفة ما لدى الشعوب والدول من أسس ومبادئ تستند إليها، فمن الأدوات التي يستعان بها في إعداد تلك التقارير هي استبانة موحدة الشكل والمضمون تعمم على جميع دول العالم، إضافةً إلى عدم فهم معدّي تلك التقارير لكثير من المحدّدات على أساس الواقع، فالمملكة في نظر من يصدر مثل هذه التقارير لتطبيقها الشريعة الإسلامية دولة دينية، بينما هي في الحقيقة دولة حديثة تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية.

جزء أصيل

من جهته، قال عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة الملك سعود نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان، لـ»الشرق»، إن المملكة حققت نقلة واضحة في مجال حقوق الإنسان خلال السنوات العشر الماضية، إلا أن ما شهده العالم العربي من تحولات سياسية وأمنية كبرى انعكس سلباً على هذه المسيرة، وتسبب في تباطؤها، ليس فقط في المملكة، ولكن في كافة الدول العربية. كما أنه، ونتيجة لتراجع مداخيل النفط، كانت الأولوية القصوى للإصلاحات الاقتصادية والمالية. معبراً عن أمله في أن يكون تحسين حقوق الإنسان ضمن برنامج التحول الوطني 2030 باعتبارها جزءاً أصيلاً من أي مشروع وطني للتطور والتقدم.

إنجازات متعددة

وعن أهم المنجزات التي حققتها المملكة في هذا المجال، أشار الخثلان إلى انضمام المملكة لعدد من المعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مثل الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لمكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب وجميع أشكال المعاملة اللاإنسانية وغيرها منها اتفاقيات دولية وإقليمية، وكذلك إنشاء مؤسسات تُعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتتمثل في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان، وتطوير مرفق القضاء لضمان محاكمات عادلة، إضافة إلى حصول المملكة على عضوية مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لثلاث فترات، وأيضاً تشريع وتطوير عدد من الأنظمة لتعزيز حقوق الإنسان، ومن ذلك نظام حماية الطفل.

أكده النظام الأساسي للحكم.. وعززته القوانين والتشريعات

المملكة: "حماية حقوق الإنسان" مبدأ ثابت وتطبيق دقيق

المصدر: جريدة الرياض السبت 3 ذو القعدة 1437هـ - 6 أغسطس 2016م
http://www.alriyadh.com/1524052

الرياض - واس

تنطلق المملكة من مبدأ ثابت في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، إيماناً منها بما كفلته الشريعة الإسلامية من مبادئ وقيم سامية تحمي الحقوق والحريات المشروعة، وتجرّم انتهاكها بأي شكل من الأشكال.

ويؤكِّد النظام الأساسي للحكم في المملكة على المبادئ والقيم السامية التي تصون كرامة الإنسان، حيث نصت المادة "26" من النظام على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية، كما كفل النظام حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وضمن حق العمل سن الأنظمة التي تحمي العامل، وصاحب العمل، على حد سواء، مع توفير الدولة للتعليم العام، والالتزام بمكافحة الأمية.

وتسعى وتتضافر التشريعات الوطنية في المملكة، لضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وفي مقدمتها الأنظمة المتعلقة بالقضاء، والعدالة الجنائية، والصحة، والتعليم، والعمل، والثقافة وحقوق المرأة والطفل، وغيرها من الأنظمة ذات العلاقة المباشرة بضمان تمتع الجميع بحقوقه، وتمارس السلطة القضائية في المملكة، أدوارها في استقلال تام، مستندة على أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المستمدة منها، إذ أن القضاء حجر الزاوية في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

حماية الطفل

ومن جهود المملكة، في حفظ حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها محلياً "حقوق الطفل"، حيث تسعى المملكة إلى توفير بيئة آمنة وسليمة للطفل تمكنه من تنمية مهاراته وقدراته وحمايته نفسيًا وبدنيًا وعقليًا؛ لذا جاء "نظام حماية الطفل" ليحميه من كلِّ ما يسبب له الضرر.

وتؤكد المملكة دومًا التزامها برعايتها وحمايتها لهذه الحقوق، ليس فقط لكونها طرفًا في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، بل انطلاقًا من التزامها بواجباتها المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية التي تحافظ على جميع مصالح الطفل، لذا صدر نظام حماية الطفل بالمرسوم الملكي رقم م/14 بتاريخ 1436/2/3هـ، الموافق 2014/11/26م إذ عرَّف النظام الطفل بأنَّه "كل إنسان لم يتجاوز الـ 18 عامًا من عمره".

وعززت الدولة إجراءاتها في مجال حماية الطفل من أشكال التعسف والعنف كافة، من خلال اتخاذ العديد من التدابير، ومن ذلك صدور نظام الحماية من الإيذاء بهدف حماية أفراد المجتمع من كل صور الاستغلال وإساءة المعاملة ومنهم الطفل، ويعد نظاماً "حماية الطفل" و"الحماية من الإيذاء" خطوتان إيجابيتان نحو حماية الطفل من الإيذاء وتأكيداً لحقوقه والاهتمام بشؤونه.

حقوق المرأة

وتأتي حماية "حقوق المرأة" في المملكة وفقًا لما جاءت به الشريعة الإسلامية، التي تكفل المساواة العادلة بين الجنسين، حيث لا تفرّق الأنظمة بين الرجل والمرأة، وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم الذي نصَّ في مادته الثامنة على أنَّ الحكم في المملكة يقوم على أساس العدل والمساواة وفق الشريعة الإسلامية، فالمرأة لها ذمة مالية مستقلة، وأهلية قانونية كاملة، تكفل لها حرية التصرف، وممارسة شؤونها باستقلالية تامة، ودون أي قيود.

وتسهم المرأة السعودية في صناعة القرار الوطني، من خلال توليها مناصب قيادية في القطاعين الحكومي والأهلي، وكذلك عضويتها في مجلس الشورى، إضافة إلى حقها في الانتخاب، والترشح لعضوية المجالس البلدية، وفوزها بعدد من المقاعد في الانتخابات البلدية الأخيرة "2015".

ومن أهم القرارات التي صدرت لتعزيز وكفالة حقوق المرأة، تعيين 30 امرأة في عضوية مجلس الشورى، وإتاحة الفرصة للمشاركة في الانتخابات البلدية كمرشحة وناخبة، دعم برنامج الأسر المنتجة، وهو البرنامج الذي يصل إلى ربة المنزل و"الأميّة" ومتوسطة التعليم والأرامل والمطلقات، كما أنَّ هناك مشروعًا وطنيًا يهدف إلى إسكان الأرامل

والمطلقات، في سبيل تحقيق الحياة الكريمة للجميع، إضافة إلى حق المرأة السعودية في الحصول على قرض سكني من صندوق التنمية العقارية متى كانت مسؤولة عن عائلتها، إلى جانب فتح مجالات جديدة لعمل المرأة، ومشاركتها في الأعمال الاقتصادية وقطاع الأعمال بشكل عام.

ذوي الإعاقة

وأولت حكومة المملكة في مجال الرعاية الاجتماعية "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، مزيدًا من الاهتمام والتطوير، من خلال دعم الأسر المحتاجة، وتقديم المساعدات المباشرة وغير المباشرة، من خلال برامج موجهة لجميع فئات المجتمع، خصوصاً الأشخاص ذوي الإعاقة، لتتوج جهودها المبذولة في رعايتهم، وقد صدرت العديد من الأنظمة والقرارات، ومن بينها نظام رعاية المعوقين الذي صدر بموجب المرسوم الملكي بالرقم م/37 بتاريخ 1421/9/23هـ الموافق 2000/12/20م، الذي أشار إلى أن الدولة تكفل حق المعوق في خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل، وتشجِّع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية في مجال الإعاقة.

وتقدم الخدمات لهذه الفئة عن طريق الجهات المختصة في المجالات الآتية: الخدمات التعليمية والتربوية في جميع المراحل "ما قبل المدرسة، والتعليم العام، والتعليم الفني، والتعليم العالي"، بما يتناسب مع قدرات المعوقين واحتياجاتهم، وتسهيل التحاقهم بها، مع التقويم المستمر للمناهج والخدمات المقدَّمة في هذا المجال، وتقديم الخدمات التدريبية والتأهيلية، بما يتفق ونوع الإعاقة ودرجتها ومتطلبات سوق العمل، بما في ذلك توفير مراكز التأهيل المهني والاجتماعي، وتأمين الوسائل التدريبية الملائمة، والتوظيف في الأعمال التي تناسب قدرات المعوق ومؤهلاته لإعطائه الفرصة للكشف عن قدراته الذاتية.

كما تسعى الدولة لتنمية قدرات المعوق، لتحقيق اندماجه بشكل طبيعي في مختلف نواحي الحياة العامة، ولتقليل الآثار السلبية للإعاقة، والاستفادة من الأنشطة والمرافق الثقافية والرياضية وتهيئتها، ليتمكن المعوق من المشاركة في مناشطها داخليًا وخارجيًا، بما يتناسب مع قدراته، وتعزيز مكان المعوقين في المجتمع، والتعريف بحقوقهم واحتياجاتهم، وقدراتهم، وإسهاماتهم، وبالخدمات المتاحة لهم، وتوعيتهم بواجباتهم تجاه أنفسهم، وبإسهاماتهم في المجتمع.

حقوق العمالة

ومن جهود المملكة "حماية حقوق العمالة"، حيث تعد المملكة من الدول الجاذبة لطالبي العمل، وتستضيف على أراضيها نحو تسعة ملايين من غير السعوديين الذين قدموا إليها للعمل في مجالات متنوعة؛ لذا تعمل على اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة كافة، لحماية حقوقهم، وتهيئة الظروف الإنسانية المناسبة، وتمكينهم من أداء أعمالهم، وفي هذا الإطار أصدرت الدولة العديد من الأنظمة والتشريعات والقرارات الوزارية وغيرها، كما تم تبني آليات رقابية أسهمت في تحسين أوضاع أولئك العمال، وتعزيز حقوقهم منها: إصدار "لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم"، إلزام أصحاب العمل بتوفير التأمين الصحي للعاملين في القطاع الخاص، إبرام اتفاقيات ثنائية بين المملكة والدول التي تفد منها العمالة، تطبيق ومراقبة الالتزام بحظر تشغيل العمال تحت أشعة الشمس من الساعة 12 ظهرًا، وحتى الساعة الثالثة مساءً، خلال الفترة من بداية شهر يونيو إلى نهاية شهر أغسطس من كلّ عام.

كما أن أنظمة المملكة تحظر بشكلٍ خاص التمييز الديني في مجال العمل، حيث تقضي المادة 61 من نظام العمل بأن يمتنع صاحب العمل عن كلِّ قول، أو فعل، يمس كرامة العمال أو دينهم، وأن يعطي العمال الوقت اللازم لممارسة حقوقهم المنصوص عليها في النظام دون الحسم من أجورهم لقاء هذا الوقت، إضافة إلى أن النظام ألزم في المادة 104 صاحب العمل بتمكين العامل من القيام بواجباته الدينية، وبرنامج حماية الأجور الذي يرصد عمليات صرف الأجور لجميع العاملين والعاملات في منشآت القطاع الخاص "السعوديين والوافدين" بهدف إنشاء قاعدة بيانات تحوي معلومات محدثة عن عمليات دفع أجور العاملين في القطاع الخاص، وتحديد مدى التزام المنشآت بدفع الأجور في الوقت وبالقيمة المتفق عليهما.

الاتجار بالبشر

ومن ضمن جهود المملكة "مكافحة الاتجار بالبشر"، حيث حظر نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في المملكة في العام 1430هـ، الموافق 2009م، كافة صور وأشكال الإتجار بالأشخاص، بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة في الاستغلال، وحظر النظام الاتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال، وتضمن هذا النظام عقوبات مشددة بالسجن تصل إلى 15 عامًا، وغرامة تصل إلى مليون ريال، ومصادرة الأموال والأدوات التي استعملت في الجريمة، أو كانت معدة للاستعمال فيها، ويشمل التجريم الشخصيات المعنوية كالشركات، إذ تصل الغرامة إلى عشرة ملايين ريال، وتشدد

العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام في عدد من الحالات منها إذا ارتكبت ضد النساء وذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال.
وعملت المملكة على تطوير التشريعات والآليات الأخرى التي تسهم في مكافحة الإتجار بالأشخاص فأصدرت عام 1426هـ الموافق 2006م تشريعًا يحظر العمل الجبري، واحتجاز أجر العامل دون سند قضائي، مشددة على التعامل باحترام مع العامل، وعدم المساس بكرامته بأية صورة كانت، كما جاء إقرار إنشاء لجنة وطنية دائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، لتختص بمتابعة أوضاع الضحايا، وتتألف هذه اللجنة من ممثلين من وزارات "الداخلية والخارجية والعدل والعمل والتنمية الاجتماعية، والثقافة والإعلام، وهيئة حقوق الإنسان، وهيئة التحقيق والادعاء العام".

تعزيز الحقوق

وأولت المملكة دعم المبادرات الإقليمية والدولية لتعزيز حقوق الإنسان ومنها: "ضمان مساواة الحق في التعليم لكل فتاة" إذ تؤمن المملكة بحق كل فتاة في التعليم، أسوة بالرجل؛ الأمر الذي يمكنها من التغلب على العقبات التي قد تواجهها، ضمن التزاماتها الدولية وتحقيقها لاستراتيجيتها الوطنية.
وتشارك دول العالم الاحتفاء باليوم العالمي لمحو الأمية الذي يصادف اليوم الثامن من سبتمبر كلَّ عام، ويحتفل من خلاله العالم بالإنجازات المتحققة في مجال محو الأمية، وحث المجتمعات على دعم جهود محو الأمية، ولم تعد برامج محو الأمية وتعليم الكبار في المملكة بهدف تقليص نسبة الأمية، بل تجاوزتها للقضاء على الأمية بشكل تام، إذ أصبحت أكثر جدية وازداد الوعي الاجتماعي بأهميتها، وتبنت الدولة نشر تلك الثقافة وأنَّها مسؤولية الجميع.
ومن المبادرات الإقليمية والدولية لتعزيز حقوق الإنسان التي تدعمها المملكة "وضع حد للعنف الجنسي في حالات النزاع"، وتصنف المملكة الاعتداء الجنسي الذي قد تتعرض له المرأة أو الطفل في مناطق النزاعات من "جرائم الحرب" التي يجب أن يعاقب مرتكبوها وفقا للقوانين الدولية والتشريعات العالمية.
والمملكة لم تدخر أي جهد للحد من أشكال العنف التي ترتكب ضد المرأة والطفل في تلك المواقع؛ متخذة القنوات الشرعية وسيلة للتعبير عن رفضها التام لتلك الممارسات الإجرامية، مشددة دومًا في المحافل الإقليمية والدولية على ضرورة تقديم من يفعلها إلى المحاكم الدولية كائنًا من كان، وقد انضمت المملكة لجهود المجتمع الدولي في هذا الصدد، حيث شاركت عام 1435هـ الموافق 2014م في مؤتمر القمة العالمي لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع، الذي عقد في لندن، ووقعت على الوثيقة التي طرحت في ذلك المؤتمر.

مبادرات دولية

وللمملكة في مجال "التعاون الإقليمي والدولي" جهود وإسهامات لدعم حقوق الإنسان وتعزيزها، وشملت المبادرات الإقليمية والدولية لتعزيز حقوق الإنسان التي تدعمها المملكة "دعم قيم التسامح والتعددية واحترام التنوع ومكافحة الإرهاب"، حيث تنبذ المملكة العنف بأشكاله وصوره كافة، سواء بين أتباع الدين الواحد أو الأديان المختلفة، ولم تكتف بذلك بل تسعى دائمًا في القضاء على التطرف والإرهاب الذي بات يهدد المنطقة، وامتدت آثاره للعديد من دول العالم شرقًا وغربًا، لا يفرّق بين دين وآخر، أو لون وغيره.
واتخذت المملكة العديد من الخطوات العملية في سبيل القضاء على هذا العنف وقوى الإرهاب المظلم ومن ذلك مبادرة الملك عبدالله -رحمه الله- للحوار بين أتباع الأديان والثقافات عام 1429هـ الموافق 2008م، وافتتاح مركز الملك عبدالله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات بفيينا في شهر ذي الحجة 1433هـ الموافق نوفمبر 2012م، بهدف تحقيق التفاهم والتعايش السلمي، وإشاعة الحوار والتسامح بين الشعوب، وقدَّمت المملكة تبرعًا بمبلغ 110 ملايين دولار، لدعم إنشاء وتفعيل المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، كما تبرعت بعشرة ملايين دولار لإنشاء مركز متخصص لمكافحة الإرهاب النووي.
وأكدت المملكة أنَّ المجتمع الدولي أصبح معنياً أكثر من أي وقت مضى بمعالجة ظاهرة العنف والتعصب الديني والعرقي وانتشار التطرف والكراهية بين الأمم والشعوب، من خلال عقد العديد من المؤتمرات العالمية ومنها "مؤتمر مكة المكرمة" الذي أرسى قواعد الحوار ومجالاته، ومؤتمرا "مدريد" و"نيويورك" اللذان قيَّما التجارب السابقة لمسارات الحوار، و"مؤتمر جنيف" الذي ركّز على مفهوم القيم الإنسانية المشتركة بين الشعوب، وتُوِّجت هذه الجهود بافتتاح مركز الملك عبدالله العالمي للحوار في فيينا بتاريخ 1433/12/16هـ الموافق 2012/11/26م.

العمل الإغاثي

وشملت جهود المملكة لدعم حقوق الإنسان وتعزيزها كذلك، إنشاء مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، وهو مركز سعودي دولي مخصص للأعمال الإغاثية والإنسانية الدولية دشن في 1436/7/24هـ الموافق 2015/5/13م، بتوجيه ورعاية من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، ويعمل عبر مجموعة من البرامج المصممة وفق أحدث النماذج العالمية لكي يكون امتدادًا للدور الحيوي الذي تقوم به برامج الإغاثة والعون التي

تقدمها المملكة للمجتمعات المنكوبة لمساعدتها ورفع معاناتها لتعيش حياة كريمة، بهدف توحيد العمل الإغاثي للمملكة في الخارج، والتنسيق بين مختلف الجهات ذات العلاقة بالأعمال الإغاثية "الحكومية وغير الحكومية" في المملكة.
كما شملت توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الفني بين المملكة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان تضمنت عدة أوجه أبرزها، قيام هيئة حقوق الإنسان في المملكة بتنفيذ برامج وأنشطة متخصصة بالتعاون مع المفوضية من أجل تعزيز القدرات الوطنية، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وتنظيم برامج تدريبية للعاملين في القطاعات المختلفة ذات الصلة بحقوق الإنسان، وإعداد أدلة استرشادية لهذا الغرض.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

بتكاليف تتجاوز 3 مليارات و650 مليون ريال

برنامج التحول الوطني يدعم 140 مشروعا تراثيا لهيئة السياحة والتراث الوطني

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 2 ذو القعدة 1437هـ - 5 أغسطس 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160805/ln61.htm

الجزيرة - المحليات:
اعتمد برنامج التحول الوطني الذي اقره مجلس الوزراء، في جلسته التي رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله، الاثنين 1 رمضان 1437هـ عددا من المبادرات والمشاريع المتعلقة بالتراث الوطني ضمن المبادرات التي اعتمدها البرنامج للهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني والتي تبلغ في مجملها (13) مبادرة بتكلفة تتجاوز 10 مليارات و480 مليون ريال، فيما تتجاوز تكاليف المبادرات المتعلقة بالتراث الوطني 3 مليارات و650 مليون ريال.
ويعد اعتماد هذه المبادرات من برنامج التحول الوطني دعما مهما للهيئة في استكمال ما بدأت في تنفيذه وتطويره وتأهيله في مشاريع التراث الوطني في إطار اهتمامها بالتراث الوطني بوصفه المكون الأساس للهوية الوطنية ومصدر تعزيز المواطنة، ولدوره الرئيس في ترسيخ المكانة الحضارية للمملكة وعمقها التاريخي على مدى العصور، فضلا عن إسهامه في تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال إيجاد فرص للعمل والاستثمار كأحد مقومات صناعة السياحة بالمملكة.
وتتمثل المبادرات المتعلقة بالتراث الوطني التي أقرها برنامج التحول الوطني في التالي:
أولا: برنامج خادم الحرمين الشريفين للعناية بالتراث الحضاري للمملكة (المرحلة الأولى):
أقر برنامج التحول الوطني دعم عدد من المشاريع ضمن المرحلة الأولى لبرنامج خادم الحرمين الشريفين للعناية بالتراث الحضاري للمملكة الذي قدمته الهيئة منذ عامين وجرى اعتماده حينها من الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يرحمه الله -، وأعيد إقراره والتأكيد عليه وتوسيع مجالاته من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله مطلع العام الحالي 1437هـ
حيث خصص برنامج التحول الوطني للمرحلة الأولى من برنامج خادم الحرمين الشريفين للعناية بالتراث الحضاري مبالغ مالية بأكثر من 3 مليارات و600 مليون ريال، تم تخصيصها لتطوير مكونات التراث الثقافي الوطني، وتشمل:
1- (17) مركزاً للحرف اليدوية هي:
اعتمد البرنامج دعم الهيئة في تجهيز 17 مركزا للحرف اليدوية وذلك من خلال برنامج الحرف والصناعات اليدوية (بارع) الذي تشرف عليه الهيئة وهي: مركز الإبداع الحرفي بالبيوت الطينية في مركز الملك عبدالعزيز التاريخي بالرياض، مركز الإبداع الحرفي بالغاط، مركز تطوير الأعمال الحرفية بقرية المفتاحة في أبها، مركز الإبداع الحرفي بالعلا، مركز الإبداع الحرفي بمحافظة الأحساء، مركز الإبداع الحرفي في قصر أبا السعود بنجران، مركز الإبداع الحرفي في قصر القشلة بحائل، مركز الحرف اليدوية في حي طريف بالدرعية التاريخية، مركز الزوار التابع للهيئة في القرية التراثية بمحافظة رجال ألمع، مركز الحرف اليدوية في حي الصور بينبع، محلات محطة سكة الحديد بالمدينة المنورة، القرية التراثية بقصر بن رقوش، قرية ذي عين التراثية، سوق المسوكف بعنيزة، سوق الحرف ببريدة، أسواق الحرف في جدة التاريخية، سوق الأسر المنتجة بمدينة جازان.
2 - (18) موقعا تراثيا:
كما اعتمد البرنامج دعم مشاريع الهيئة في تأهيل وتطوير 18 موقعا تراثيا من خلال مركز التراث العمراني الوطني التابع للهيئة وقطاعات الهيئة الأخرى وبالتعاون مع الجهات الحكومية والمجتمعات المحلية، وهي:

مواقع التراث العمراني في الأحساء، قرية الخبراء التراثية بالقصيم، قرية العلا التراثية، قرية الغاط التراثية، حي الطريف في الدرعية التاريخية، وسط مدينة ينبع التاريخي، قرية رجال ألمع التراثية بمنطقة عسير، قرية ذي عين التراثية بمنطقة الباحة، جدة التاريخية، قرية أشيقر التراثية، بلدة المجمعة التراثية، وسط مدينة الطائف التاريخي، وسط مدينة تيماء التاريخي، جزيرة فرسان التراثية، وسط نجران التاريخي، حي الدرع التاريخي في دومة الجندل، وسط أبها التاريخي، قرية شقراء التراثية.

3 - (18) متحفا:

واعتمد برنامج التحول الوطني دعم الهيئة في إنشاء وتشغيل وتجهيز العروض المتحفية وتطوير 18 متحفا في مختلف مناطق المملكة من خلال قطاع الآثار والمتاحف بالهيئة وقطاعات الهيئة الأخرى، وهي:

قلعة الملك عبدالعزيز بضباء، قلعة الملك عبدالعزيز بحقل، المدرسة الأميرية في الأحساء، قلعة الوجه، متحف قصر شبرا التاريخي بالطائف، متحف الحدود الشمالية، متحف الآثار والتراث في كل من: المدينة المنورة، العلا، تيماء، الدمام، تبوك، الباحة، حائل، القصيم، الجوف، نجران جازان، عسير.

4 - (80) موقعا أثريا:

كما اعتمد البرنامج دعم الهيئة في تأهيل وتشغيل وحماية 80 موقعا أثريا من خلال قطاع الآثار والمتاحف بالهيئة، وهي:

موقع المردومة الأثري في الجبيل بالمنطقة الشرقية، موقع ثاج في الجبيل بالمنطقة الشرقية ، موقع جرش في أحد رفيدة بمنطقة عسير، موقع عينونة في الخريبة بمنطقة تبوك، موقع معركة عقرباء قرب الرياض، ميناء العقير بالاحساء، نقوش الشويمس في حائل، نقوش جبة في حائل، نقوش حمى في نجران، ورشة القوارب في جازان، موقع المابيات في العلا ، مباني سكة حديد الحجاز التاريخية في تبوك والمدينة المنورة، محطة سكة الحديد التاريخية في العلا، مدينة الجهوة الاثرية في النماص بمنطقة عسير، مسجد البطالية في البطالية بالمنطقة الشرقية، مسجد الجبري في الهفوف بالأحساء، مسجد النجدي في فرسان، مسجد جواثا بالأحساء، مسجد عمر في دومة الجندل، مشروع تأهيل المساجد التاريخية بجوار المسجد النبوي بالمدينة المنورة، مشروع تأهيل بئر طوى بمكة المكرمة، مشروع تأهيل طريق الهجرة بمكة المكرمة، مشروع تأهيل موقع الحديبية بالمدينة المنورة، مشروع تطوير موقع غزوة أحد (سيد الشهداء) بالمدينة المنورة، مشروع عين حنين بمكة المكرمة، مشروع غار حراء وجبل النور بمكة المكرمة، مشروع وادي العقيق بالمدينة المنورة، مغاير شعيب في البدع بمنطقة تبوك، موقع الدفي الأثري بالجبيل، موقع عكمة بالعلا، موقع الفاو في محافظة وادي الدواسر بمنطقة الرياض، موقع فيد في محافظة الشنان بمنطقة حائل، موقع قرية في تبوك، قرية اليمامة بالخرج في منطقة الرياض، قرية عشم في محافظة قلوة بمنطقة الباحة، قلعة القشلة في حائل، قصر إبراهيم بالأحساء، قصر الأمارة في نجران، قصر الأمارة في لينة بالحدود الشمالية، قصر الحمراء في تيماء، قصر الرضم في تيماء، قصر النجدي في فرسان، قصر شدا في أبها، قصر عبد الوهاب الفيحاني في دارين بالمنطقة الشرقية، قصور عروة في المدينة المنورة، قلعة أعيرف في حائل، قلعة الدوسرية بجازان، قلعة الصعيدي في قرية كاف بالجوف ، القلعة العثمانية في فرسان، قلعة المويلح في المويلح بتبوك، قلعة زعبل في دومة الجندل، قلعة شمسان في أبها، قلعة مارد في القصيم، قلعة مارد في دومة الجندل، آبار زبالا في رفحاء بالحدود الشمالية، موقع الأخدود بنجران، موقع أم درج بالعلا، برج الشنانة في محافظة الرس بالقصيم، بئر السعيدني في محافظة البدع بمنطقة تبوك، بئر سيسرا في سكاكا بالجوف، بئر هداج في تيماء، بيوت الرفاعي في فرسان، جسر سكة حديد بالعلا، موقع الحجر (مدائن صالح) بالعلا، موقع الخريبة بالعلا،درب أبا القد في مركز قصور آل مقبل بالرياض، درب زبيدة بالمدينة المنورة، موقع الربذة بالحناكية في منطقة المدينة المنورة، موقع الرجاجيل بالجوف، ساقي فرزان بالسلمية في محافظة الخرج، سد البنت في خيبر بمنطقة المدينة المنورة، سد الحصيد سد البنت في خيبر بمنطقة المدينة المنورة، سور تيماء بتيماء، سور دومة الجندل بدومة الجندل، موقع ضرية بالقصيم، طريق الحج الشامي في تبوك، طريق الحج المصري في تبوك، طريق كرا القديم بالطائف، موقع العصداء في المخواة بمنطقة الباحة، موقع عكاظ في الطائف.

ويعتبر (برنامج خادم الحرمين الشريفين للعناية بالتراث الحضاري للمملكة) مشروعاً تاريخياً وطنياً مهماً يعكس التطور في برامج ومشاريع التراث في المملكة، ويغطي عدة مسارات من المشاريع الوطنية مثل: الآثار والمتاحف والتراث العمراني والحرف والصناعات اليدوية، والتوعية والتعريف بالتراث الثقافي، وتطوير مواقع التراث العمراني والأثري وغيرها، ويشمل البرنامج 230 مشروعاً تتمثل في هذه المسارات.

5 - إضافة (6) مواقع لقائمة التراث العالمي

وأقر البرنامج تسجيل ستة مواقع أخرى في قائمة التراث العالمي التابعة لليونسكو من خلال الهيئة هي: واحة الأحساء، واحة دومة الجندل، قرية رجال ألمع التراثية بمنطقة عسير، قرية ذي عين التراثية بمنطقة الباحة، وطريق الحج المصري، بمنطقة تبوك، وطريق الحج الشامي بمنطقة تبوك.

حيث ستضاف للمواقع الأربعة التي عملت الهيئة على تسجيلها سابقا وهي موقع مدائن صالح المسجل في القائمة كأول موقع سعودي في عام 1429هـ/ 2008م، وحي الطريف بالدرعية التاريخية عام 1431هـ/ 2010م، ثم موقع جدة التاريخية الذي تم تسجيله عام 1435هـ/ 2014م، ومواقع الرسوم الصخرية بمنطقة حائل عام 1436هـ، / يوليو 2015م.
وكان المقام السامي الكريم قد وافق بتاريخ 29 /12 /1435هـ على طلب الهيئة تسجيل عشرة مواقع جديدة في قائمة التراث العالمي وهي: (درب زبيدة، وطريق الحج الشامي، وطريق الحج المصري، وسكة حديد الحجاز، وقرية الفاو، وقرية رجال ألمع التراثية، وقرية ذي عين التراثية، وواحة الأحساء، وموقع الفنون الصخرية في بئر حمى بمنطقة نجران، وحي الدرع بدومة الجندل بمنطقة الجوف).
وقدمت الهيئة طلباً لمركز التراث العالمي بمنظمة اليونسكو في 29 /2 /1435هـ من خلال المندوب الدائم للمملكة لدى المنظمة، تسجيل المواقع العشرة في القائمة التمهيدية لدى المركز.
6 - ثلاث شركات تراثية:
وتنبثق من مبادرة برنامج خادم الحرمين الشريفين للعناية بالتراث الحضاري للمملكة (المرحلة الأولى) ثلاث شركات تشرف عليها الهيئة وتعمل وفق منهجية تجارية وتنموية تكفل الارتقاء بالخدمات المقدمة وتحقيق عوائد مجزية للحرفيين والمجتمعات المحلية المحيطة بالمواقع المراد تطويرها، وهذه الشركات هي: 1- (الشركة السعودية لتشغيل المواقع التراثية) والتي تختص بتشغيل وصيانة المواقع التراثية بالمملكة.
2 - (شركة ترميم المباني التراثية) والتي تعمل على إعادة وتأهيل المباني التراثية، وستتخصص في تسجيل المباني التراثية وتأمين موظفين متخصصين وتدريبهم للعمل على إعادة وتأهيل المباني التراثية بجودة عالية.
3- (الشركة السعودية للحرف والصناعات اليدوية) والتي تتولى دعم وتطوير جودة منتجات الحرف والصناعات اليدوية بمناطق المملكة، والقيام بجميع الأعمال والأنشطة الأساسية والوسيطة والمكملة اللازمة لتنفيذ أوجه النشاط المختلفة التي تتفق مع غرض الشركة، وقد أقر البرنامج دعم الشركة بمبلغ 220 مليون ريال.
ثانيا: مبادرة «المملكة وجهة المسلمين»:
تبنى البرنامج مبادرة «المملكة وجهة المسلمين» واعتمد لها مبلغ 25 مليون ريال. ومن أبرز مسارات المبادرة التي أطلقها سمو رئيس الهيئة، (برنامج رحلات ما بعد العمرة) الذي يستهدف الزوار من المعتمرين ويحقق منافع لهم في مجالات السياحة الثقافية لمواقع التاريخ الإسلامي والمتاحف المتخصصة، وسياحة الاعمال والمؤتمرات والأنشطة التجارية الأخرى؛ مما يسهم في تنمية الاستثمارات في تطوير مرافق وأنشطة تخدم هذه الفئة للاستفادة من فترة وجودهم في المملكة وتطوير البنية التحتية لاستقبال العدد الكبير من المعتمرين والزوار، وتهيئة شركات العمرة، والادلاء وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين وغيرها من الأعمال التي يمكن إدراجها تحت هذه المبادرة.

مستشرفاً تطور السوق بتطبيق رؤية المملكة 2030.. تقرير:

تراجع أسعار العقارات خلال عامين.. و6 آلاف وحدة دخلت السوق خلال الربع الأول

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 2 ذو القعدة 1437هـ - 5 أغسطس 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160805/ec1.htm

«الجزيرة» - علي القحطاني:
رجح تقرير عقاري حديث أن يواصل القطاع العقاري في المملكة مواجهات غير مواتية خلال العام الحالي نظرا للحاجة المستمرة لإعادة هيكلة الاقتصاد وتنوعه في مواجهات انخفاض أسعار النفط، كذلك استمرار معدلات التباطؤ التي يشهدها قطاع الانشاءات خلال العام الحالي، وهذا يعطي أن هناك تأثيرا على القطاعين السكني والتجاري. غير أنه يرى أن التشجيع الذي ترمي إليه رؤية المملكة 2030 بالتنويع الاقتصادي عبر السماح للشركات الأجنبية بدخول المملكة والاستثمار فيها سيساهم في زيادة الطلب على المساحات المكتبية في مدينتي الرياض وجدة.
كما توقع التقرير في ظل حزمة التطورات المالية والاقتصادية المتسارعة التي تشهدها المملكة أن تنتعش المشاريع العقارية المستقبلية على مستوى البلاد، ما سيؤدي إلى تراجع أسعار الأراضي والمنازل في عامي 2017 و2018، مؤكدا أن النجاح سيكون حليف كافة المشاريع العقارية التي يعمل عليها العديد من المطورين والتي تعتمد على بحوث ودراسات الجدوى.
وبحسب تقرير «جيه إل إل» حول السوق العقارية في الرياض وجدة للربع الثاني من عام 2016، فإن أسعار بيع الفيلات والشقق السكنية في مدينة الرياض وصلت إلى أدنى مستوياتها، حيث ظلت مستقرة نسبيًا خلال الربع الأول، حيث هبطت أسعار البيع الشقق السكنية والفيلات بمعدل سنوي يقدر 4 في المائة و6 في المائة على التوالي، وفي الوقت ذاته انخفضت أسعار تأجير الفيلات والشقق انخفاضًا طفيفًا بنسبة تزيد عن 1 في المائة تقريبًا في اتجاهات الرياض الخمس، مشيرا إلى أن الإجراءات التي اتخذتها مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» من شأنها المساهمة في توفير مساكن ميسورة أكثر من حيث التكلفة تلبي كافة شرائح المجتمع، مما يؤدي إلى تعزيز الطلب، واعادة إنعاش السوق. وأضاف رفعت «ساما» الحد الأقصى لنسبة القرض إلى القيمة في الرهون العقارية من70 في المائة إلى 85 في المائة لشركات التمويل العقاري، وعلى الرغم من أن هذه الشركات لا تستحوذ إلا على نسبة محدودة من السوق مقارنة بالبنوك المحلية، إلا أن هذه الخطوة من شأنها المساهمة في توفير مساكن ميسورة أكثر من حيث التكلفة، مما يؤدي إلى تعزيز الطلب.
ولفت التقرير، إلى أنه دخلت نحو ستة آلاف وحدة سكنية إلى السوق خلال الربع الأول من عام 2016، ليصل إجمالي المخزون من الوحدات السكنية إلى 995 ألف وحدة، وأن البيانات الصادرة عن وزارة العدل تشير إلى حدوث انخفاض بنسبة 6 في المائة تقريبًا في صفقات الوحدات السكنية على مدار هذا الربع من العام، حيث وصلت الصفقات على الوحدات السكنية بأنواعها كما ذكر المؤشر العقاري إلى 6160 وحدة في الربع الأول من العام الحالي 1437هـ، والربع الثاني 6210 وحدة. والربع الثالث 5399 وحدة سكنية، وهو ما يُمثل أقل نسبة انخفاض في الصفقات منذ تطبيق لوائح للرهن العقاري في نوفمبر 2014.
وفيما يخص الشريحة المكتبية، بين التقرير أنه الربع الأول من 2016 شهد استكمالاً لعدد قليل من مشاريع الشريحة المكتبية في الرياض، مما رفع إجمالي عرض المساحات المكتبية إلى 2.5 مليون متر مربع من إجمالي مساحة التأجير، كما أن من المتوقع أن يشهد عام الجاري الانتهاء من المباني الرئيسية في عدد من المشاريع، مشيرا إلى أن معدلات الشغور على مستوى المدينة ظلت مستقرة عند نسبة 16 في المائة، في حين شهدت معدلات الشغور في مركز منطقة الأعمال تراجعًا طفيفًا لتصل إلى 5 في المائة مع زيادة الطلب ودخول مساحات محدودة جديدة إلى السوق.
كما شهدت أسعار الإيجارات ارتفاعًا طفيفًا عبر مختلف مناطق المدينة لتصل إلى 1,263 ريال لكل متر مربع، في حين حافظت الأسعار التجارية للعقارات المتميزة على استقرارها عند 1,700 ريال لكل متر مربع، كاشفا في هذا الصدد أن

المستأجرين من القطاع العام على مدار الفترات السابقة هم المحفز الأساسي للطلب في سوق الشريحة المكتبية في العاصمة الرياض.
وعن شريحة عقارات تجارة التجزئة، أشار التقرير إلى أنه لم يشهد إجمالي المعروض من مساحات تجارة التجزئة في الرياض تغيرا، حيث ظل مستقرًا عند 1.4 مليون متر مربع من مجمل المساحة القابلة التأجير، ولم يتم الانتهاء من أي مشاريع في هذه الشريحة خلال الربع الأول من 2016. كما أن من المتوقع الانتهاء من مساحة نحو 212 ألف متر مربع من مجمل مساحة التأجير خلال الفترة المتبقية من العام.
وتابع: ظلت أسعار التأجير مستقرة نسبيًا على أساس ربع سنوي، وعند المقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي نجد أن تلك الأسعار قد ارتفعت ارتفاعًا ضئيلاً بنسبة 2 في المائة. كما شهدت معدلات الشغور انخفاضًا ضئيلاً خلال الربع الماضي لتصل إلى 7 في المائة، ومع ذلك، من المتوقع أن ترتفع هذه المعدلات نتيجة دخول معروض جديد إلى السوق.
وعن سوق العقارات في جدة، أوضح التقرير أنه في ظل الإعلان عن رؤية المملكة 2030 فمن المتوقع أن يرتفع الطلب على المساحات المكتبية على المدى البعيد في جدة، بعد أن كان الطلب مرتكزاً على قطاعي البناء والمنشآت الحكومية. وفيما يخص قطاع الفنادق في جدة فقد شهد تدشين عدد كبير من المشاريع الفندقية في خلال الأشهر الـ 18 الماضية بفضل الأداء المتين لسوق جدة.
وأردف التقرير أن الهيئة العامة للاستثمار تعكف في الوقت الراهن على استكمال اللوائح التي تنظم الملكيات الأجنبية الكاملة لكافة الشركات العاملة في تجارة البيع بالجملة والتجزئة. ومن المتوقع أن يدخل القانون الجديد حيز التنفيذ في نهاية 2016. وقد أسهم ارتفاع معدل الشغور في المراكز المجتمعية في انخفاض سنوي طفيف بنسبة 1 في المائة في الإيجارات. وفي ظل التوقعات التي تشير إلى دخول مزيد من المعروض من المراكز المجتمعية إلى السوق، فإنه يتوقع استمرار مسلسل الضغوط الهبوطية التي تواجهها الإيجارات على المدى القصير. وقد أدى الانخفاض الأخير في أسعار النفط وخفض دعم الطاقة إلى إضعاف القوة الشرائية في المملكة. حيث تشير بيانات أحدث صفقات نقاط البيع الصادرة عن مؤسسة النقد إلى وجود انخفاض سنوي بنسبة 9 في المائة من قيمة صفقات التجزئة.

الجزيرة

مقابلة 14270 متسابقاً من أصل 25820 مرشحاً

رئيس ديوان المظالم يتفقد لجان المسابقة الوظيفية

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 2 ذو القعدة 1437هـ - 5 أغسطس 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160805/ln73.htm

«الجزيرة» - واس:
تفقد معالي رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ الدكتور خالد بن محمد اليوسف أمس مقر لجان المسابقة الوظيفية بالمحكمة الإدارية بالرياض. يذكر أن معالي رئيس الديوان قد أصدر قراراً يقضي بتشكيل 32 لجنة لمقابلة المتقدمين على المسابقة الوظيفية موزعة على عدد من محاكم الديوان في المملكة، البالغ عددها 8 محاكم ومقر مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء الإداري، حيث أعلن الديوان مسابقة وظيفية بتاريخ 1/9/1437هـ تشمل 250 وظيفة بالمرتبتين السادسة والرابعة. وبلغ عدد من تقدم للمسابقة 50205 متسابق، حيث تم ترشيح عدد 25820 لدخول المقابلة الشخصية والاختبارات التخصصية، وتم الانتهاء من مقابلة 14270 متسابقاً بنسبة حضور تجاوزت 82%. وتأتي هذه المسابقة الوظيفية بالتوازي مع خطة الديوان الاستراتيجية 2020 في دعم الديوان ومحاكمه بكوادر مؤهلة تدعم سير العمل القضائي والإداري المساند بما يتواءم من الأهداف العامة.

الاقتصادية

تزويد "الداخلية" ببياناتهم لاتخاذ الإجراءات اللازمة

"مؤسسة النقد" تلاحق مسددي القروض عبر التطبيقات الذكية والإعلانات الإلكترونية

المصدر: جريدة الأقتصادية الجمعة 2 ذو القعدة 1437هـ - 5 أغسطس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/08/05/article_1075531.html

عبدالله الروقي من الرياض

علمت "الاقتصادية" أن مؤسسة النقد العربي السعودي ستلاحق جهات تمويلية وأفرادا غير مصرح لهم يستخدمون برامج تطبيقات الأجهزة الذكية والإعلانات الإلكترونية في الترويج لعروضهم بسداد الديون والقروض، وأنها ستشرع في إرسال بياناتهم إلى دائرة البحث والتحري في وزارة الداخلية لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم.

يأتي هذا الإجراء، بعدما قام بعض مروجي سداد الديون والقروض الشخصية من المنشآت التمويلية والأفراد بالتوجه من التسويق التقليدي إلى التسويق الحديث "التقني"، حيث الانتقال من الطرق المتعارف عليها سابقا والمتمثلة في الملصقات في أجهزة الصرافات وحوائط الأجهزة الحكومية والخاصة إلى التسويق التقني، المتمثل في برامج التطبيقات (المتاجر الإلكترونية، والألعاب) في الأجهزة الذكية مثل أجهزة أبل وسامسونج وغيرهما.

وعلمت "الاقتصادية"، أن الإجراءات التي نفذتها شركات الاتصالات في ربط شرائح الاتصال والبيانات بـ "بصمة المستخدم" سواء كان من المواطنين أو المقيمين، وإيقاف شرائح الاتصال والبيانات التي لا تحتوي على أسماء ومعلومات المستخدم الفعلي لها، أسهمت في ضبط الأمور وتخفيف نسبة المخالفين لأنظمة "ساما" ممن قاموا بالترويج عن سداد القروض في الوسائل المختلفة.

وبحسب الأنظمة واللوائح الخاصة بمهام ودور كل جهة حيال هذا الأمر، يقتصر دول مؤسسة النقد في تبليغ الجهات الأمنية عن هؤلاء المخالفين، في حين تعمل دائرة البحث والتحري في وزارة الداخلية على القبض والتحقيق مع المتجاوزين لأنظمة المؤسسة.

يشار إلى أن مثل هذه الأساليب التي تستخدمها الجهات التمويلية والأفراد للإعلان عن سداد القروض أو التمويل الشخصي، سواء على صعيد المعلنين في مواقع التواصل أو الوسائل الأخرى قد تستخدم العمليات المشبوهة مثل غسل الأموال.

يذكر أن مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" أقرت في وقت سابق نظاما لمراقبة شركات التمويل، وأصدرت لائحة تنفيذية له، الذي بدوره أسهم في حفظ حقوق الشركات والعملاء على حد سواء، وتوضيح طبيعة العلاقة بين الطرفين بشكل تفصيلي، والواجبات المفترضة عليهم.

وأشارت "ساما" إلى أن الجهات الرسمية والمصرح لها بمزاولة مهنة التمويل، من قبل المؤسسة، تتمثل في المؤسسات التمويلية والمصارف الموجودة في السعودية، مطالبا المستفيدين من المواطنين والمقيمين التعامل مع هذه الجهات، لكونها من الجهات الرسمية والمصرح لها، محذرة في الوقت نفسه من التعامل مع المؤسسات غير المصرح لها.

وكانت "ساما" قد أظهرت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان، بلغت 0.7 في المائة خلال الربع الرابع من العام الماضي "نهاية 2015".

ووفقا لتحليل وحدة التقارير الاقتصادية في صحيفة "الاقتصادية" في حزيران (يونيو) الماضي ، يبلغ إجمالي القروض المتعثرة من القروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان، نحو 2.4 مليار ريال، حيث بلغت إجمالي القروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان بنهاية 2015 نحو 337.3 مليار ريال.

وبحسب التحليل فإن 42 في المائة من إجمالي القروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان بنهاية 2015، هي قروض طويلة الأجل بقيمة 142.5 مليار ريال، و31 في المائة "متوسطة الأجل" بقيمة 103.2 مليار ريال، فيما 27 في المائة "قصيرة الأجل" بقيمة 91.5 مليار ريال.

وبحســـب "مؤســـسة النقد"، واصلت المصارف السعودية تقديم القروض الاستهلاكية وإن كان بوتيرة أبطأ خلال العام الماضي 2015، وسجلت القروض الاستهلاكية نموا بنسبة 4.5 في المائة لتصل إلى 337.3 مليار ريال بنهاية عام 2015، لتُشكل بذلك 24.8 في المائة من إجمالي الائتمان المصرفي، البالغ 1.36 تريليون ريال.
وتُعزى زيادة حجم الائتمان الاستهلاكي إلى نمو القوى العاملة، وانخفاض أسعار الفائدة، وتقييم مخاطر المقترضين الأفراد بشكل أفضل، والتقدم التقني، بينما يعزى تباطؤ نموه إلى التباطؤ العام في النشاط الاقتصادي.
ولا تزال جودة القروض الاستهلاكية مرتفعة، فقد بلغت نسبة التعثر في القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية 0.7 في المائة في الربع الرابع من عام 2015.

الاقتصادية

شملت 11 نوعا .. والاكتفاء بوجود القاضي وكاتبه مع توثيق الإقرار

توجيه بالاستغناء عن الشهود في الإقرارات أمام القضاء

المصدر: جريدة الأقتصادية الجمعة 2 ذو القعدة 1437هـ - 5 أغسطس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/08/05/article_1075570.html

فداء البديوي من الرياض
كشفت لـ "الاقتصادية" مصادر عدلية، عن استغناء المحاكم طلب الشهود في الإقرارات أمام القضاء، والاكتفاء بوجود القاضي وكاتبه مع توثيق الإقرار كتابة.
ووفقا للمصادر، فإن الدكتور وليد الصمعاني رئيس المجلس الأعلى للقضاء، وجه المحاكم باعتماد القرار، وذلك بعد دراسة أجرتها الإدارة المختصة بالمجلس، حيث انتهت إلى أنه لا يلزم الإشهاد على الإقرار الحاصل أمام القاضي في مجلس القضاء.
وبحسب المصادر، فإن مبرر عدم لزوم الإشهاد في هذه الإقرارات، أن الإشهاد يتحقق بصدورها أمام القاضي والكاتب مع توثيقها كتابة أمام القاضي، حيث يستند ذلك إلى المادة 108 من نظام المرافعات الشرعية، باعتماد الاكتفاء في تعريف المُقرّ بالإقرارات المشار إليها ببطاقة الهوية الوطنية، أو الوثيقة المعتمدة لإثبات هوية المقيم، دون الحاجة إلى الإشهاد على المُقرّ، وللقاضي طلب معرفين إذا رأى ذلك.
وأشارت المصادر إلى أنه تم تحديد الإقرارات التي لا يستدعي الأمر طلب شهادة فيها، والتي بلغت 11 نوعا، وهي الإقرار بالخلع، والإقرار بالصلح مع إنهاء الطلاق، والإقرار بالتنازل عن الولاية، وعن النظارة، وعن سراية الإصابة، وعن دية النفس أو ما دونها، والإقرار بقسمة التركة بالتراضي فيما تختص به المحكمة، والإقرار بالوصية والرجوع عنها، والإقرار بالوقف، وإقرار الورثة بعدم وجود تركة، وإقرار الزوج بعدم دخوله بزوجته بمصادقتها.
إلى ذلك، يأتي هذا التوجيه بعد توجيه سابق قبل 7 أشهر، بشأن الاكتفاء ببطاقة الهوية الوطنية في تعريف المُقرّ بالطلاق أو الرجعة أثناء العدة. ويستند صدور التوجيه إلى كونه من اختصاص المجلس بالإشراف على المحاكم والقضاة وأعمالهم، والأهداف العامة للمجلس التي تُعنى برفع مستوى الأداء وتحقيق سرعة الإنجاز في المحاكم وتقليل التزاحم فيها، والتخفيف على المراجعين
وكانت محاكم الأحوال الشخصية قد استعدت بتطبيق (استبدال المعرفين) ببطاقة الهوية الوطنية للمطلق في قضايا الأحوال الشخصية، حيث يكتفي القضاة بتعريف الزوج المقرّ بالطلاق أو الرجعة أثناء العدة ببطاقة الهوية الوطنية (بشرط اطمئنان القاضي لذلك). ومنح المجلس الأعلى للقضاء القاضي صلاحية طلب معرفين في حال رأى ذلك، لتحقيق المصلحة العامة، وخاصة أن صلاحيات تعديل مثل هذه الإجراءات ترجع إلى المجلس الأعلى للقضاء لأنه المشرف فنياً على المحاكم والقضاة وأعمالهم، حيث سعى إلى تحقيق ذلك لرفع مستوى الأداء في محاكم الأحوال الشخصية، وتحقيق سرعة الإنجاز فيها، والتخفيف على المواطنين، وتقليل التزاحم في المحاكم، بسبب تحقق الإشهاد على الرجعة المستحب شرعاً بصدوره أمام القاضي والكاتب.

الاقتصادية

شكلوا 32 ٪ من إجمالي موظفي الدولة

390 ألف موظف حكومي يحملون شهادة الثانوية وأقل ..

2 ٪ منهم أجانب

المصدر: جريدة الأقتصادية الجمعة 2 ذو القعدة 1437هـ - 5 أغسطس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/08/05/article_1075570.html

عبد السلام الثميري من الرياض

شكل الموظفون الحكوميون من حملة الشهادة الثانوية العامة فما دون نحو 32 في المائة من إجمالي العاملين في الوزارات والهيئات الحكومية، الذين يقدر عددهم بـ 1240748 موظفا، حيث بلغ عددهم نحو 390 ألف موظف، منهم 6536 موظفا أجنبيا، مشكلين نحو 2 في المائة.

وحسب إحصائية- اطلعت "الاقتصادية" عليها- فإن الموظفين الرجال الذي يحملون الشهادة الثانوية فأقل شكلوا نحو 74.5 في المائة خلال العام الماضي، حيث بلغ عددهم نحو 297 ألف موظف، مقارنة بـ86114 موظفة دون الثانوية.

ووصل عدد من يحمل شهادة الدكتوراه من موظفي الجهات الحكومية إلى 29807 موظفين وموظفات، شكل الموظفون الأجانب منهم 53 في المائة، بواقع 15746 موظفا أجنبيا يحمل شهادة الدكتوراه.

بينما بلغ عدد الموظفين الذين يحملون شهادة الماجستير نحو 35922 ألف موظف وموظفة، نسبة السعوديين فيها 76 في المائة، حيث بلغ عددهم 27348 موظفا، مقابل 8574 موظفا أجنبيا.

وشكل حملة الشهادة الجامعية النسبة الأعلى من موظفي الدولة بـ 47 في المائة، حيث بلغ عددهم 579481 موظفا وموظفة، منهم 95 في المائة سعوديا، فيما حصل الموظفون الباقون على دبلوم ما بعد الماجستير، وبعضهم الآخر على دبلوم ما بعد الجامعة أو الثانوية.

إلى ذلك تبدأ الأمانة العامة لتدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية في الأحد المقبل في استقبال طلبات الجهات الحكومية لتدريب وإيفاد موظفيها عبر بوابتها الإلكترونية، التي أطلقها خالد العرج وزير الخدمة المدنية بنهاية شهر رمضان الماضي.

وأكدت الوزارة أن البرامج الإلكترونية التي أعدتها من خلال البوابة لن تمكن موظفيها في استقبال أية طلبات يدوية، مبدية جاهزيتها في تقديم المساعدة من خلال خدمات الدعم والمساندة في كل ما يتعلق بالبوابة.

ويأتي إطلاق هذه البوابة انطلاقا من توجه وزارة الخدمة المدنية في تطبيق التعاملات الإلكترونية في كثير من أعمالها مع جميع الجهات الحكومية، التي أسهمت بدرجة كبيرة في تسهيل إجراءات العمل وخدمة العملاء توفيراً للجهود وسرعة للإنجاز في تقديم خدمات ميسرة للجهات الحكومية.

وكانت الوزارة في وقت سابق قد أنهت أكثر من 25 ورشة عمل لتدريب موظفي إدارات التدريب والابتعاث في الجهات الحكومية على كيفية التعامل مع البوابة، وتدريب موظفي إدارات التدريب والابتعاث في الجهات الحكومية على طريقة إدخال البيانات، والرد على أي استفسار من الجهات قبل البداية الفعلية للبوابة، وتوفير أدلة مناسبة لاستخدام البوابة، وإيضاح مزايا البوابة التي تتلخص في إمكانية إدخال البيانات المطلوبة من قبل الجهة المستفيدة، وتعبئة الحقول بسهولة مطلقة، وإمكانية إرفاق أي وثائق مع طلب (الابتعاث، الإيفاد، التدريب)، وسهولة وسرعة التواصل بين الأمانة وإدارات التدريب في الجهات الحكومية، وترشيد استخدام الورق، وتوثيق البيانات وسهولة الرجوع لها، وتوفير الوقت والجهد من خلال تزويد الأمانة بالملاحظات عبر البوابة، في الوقت المناسب.

البلدي يحل عقدة مشروع متعثر منذ 10 سنوات بالمدينة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 2 ذو القعدة 1437هـ - 5 أغسطس 2016م
رابط الخبر

ماجد الصقيري - المدينة المنورة
تمكن المجلس البلدي بالمدينة المنورة من خلال عدد من أعضائه من فك عقدة مشروع متعثر منذ 10 سنوات، وذلك بتقريب وجهات النظر بين أمانة المنطقة ومالك إحدى المزارع، التي تعترض المشروع الواقع على الطريق الرابط بين طريق الأمير نايف بن عبدالعزيز وطريق عثمان بن عفان بالمدينة المنورة.
وأوضح عيسى السحيمي، رئيس المجلس البلدي بالمدينة، أن الفريق المكون من العضوين عبدالمحسن الحجيلي وحسين المحمدي نجح في تذليل عقبة استكمال شارع عبدالله بن أنيس، الذي تعترضه إحدى المزارع الخاصة، مما أدى لتوقف المشروع نحو عشرة سنوات وتمكن المجلس البلدي من معالجة أسباب التعثر، بحضور مالك المزرعة إلى مقر بلدية العيون لاستكمال الإجراءات النظامية المتبقية لتنفيذ مراحله ورفعها للجهات المختصة في أمانة المنطقة، التي قررت استكمال المشروع مطلع الأسبوع المقبل.
وثمن السحيمي الأدوار، التي يقوم بها مساعد الأمين المهندس فهد العوفي ووحدة متابعة تنفيذ المخططات التطويرية للمناطق العشوائية، اهتمامهم الكبير باستكمال المشروع، كما ثمن المجلس دور المواطن في التعاون غير المستغرب من أبناء هذا الوطن ووقوفهم جنبا إلى جنب مع كل مؤسسات المجتمع للنهوض بهذا الوطن والمساهمة في دعم التنمية.

تطوير المناهج للتحول نحو التعليم المعتمد على الطالب

مشروع جديد بتكلفة مليار ريال خلال 4 سنوات

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 2 ذو القعدة 1437هـ - 5 أغسطس 2016م
رابط الخبر

سعيد الزهراني - الطائف
شرعت وزارة التعليم في تنفيذ مشروع يعتمد على تطوير أنموذج جديد في بنية المناهج الدراسية للتحوّل نحو التعليم المعتمد على الطالب بدلا من المعلم، وذلك لتمكين المعلمين من تلبية احتياجات الطلاب والطالبات، وتنمية قدراتهم على مواجهة تحديات الحياة. وأوضحت مصادر لـ «المدينة» أن تكلفة هذا البرنامج خلال الأربع سنوات القادمة تصل إلى أكثر من مليار ريال.ويأتي المشروع ضمن استراتيجية الوزارة الجديدة والتي بدأت في إعداده لتنفيذ العديد من المشروعات الحيوية والهامة، بهدف الارتقاء بالتعليم في جميع المراحل، بما يواكب الحياة الاجتماعية في المستقبل وسوق العمل.
تجدر الاشارة الى ان هناك انتقادات توجّه لمستويات الطلاب والطالبات، وضعف المخرجات، ما أثر على الإنتاجية، ومواكبة التطورات في سوق العمل.

ربع مليون ريال غرامات ٠عمالة الشمس" خلال 50 يوماً بالمدينة

٠المدينة" رصدت العديد من المخالفات في الساعات المحظورة..

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 2 ذو القعدة 1437هـ - 5 أغسطس 2016م
رابط الخبر

زاهد صادق بخش - المدينة المنورة

فرض فرع وزارة العمل و التنمية الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة غرامات مالية قدرت بنحو ربع مليون ريال على عدد من المنشآت التي عمدت على تشغيل عمالها تحت أشعة الشمس على مدار الخمسين يومًا الماضية.

و أوضح مدير عام الفرع بالمنطقة عواد الحازمي لـ«المدينة» أن فرق التفتيش رصدت من خلال جولاتها الميدانية نحو (70) مخالفة ضد عدد من المنشأت المخالفة للمادة (236) من نظام العمل على عقوبات لمن خالف القرار بغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف ريال ولا تزيد على عشرة آلاف ريال عن كل مخالفة أو إغلاق المنشأة لمدة لا تزيد على ثلاثين يومًا أو إغلاقها نهائيا ومع دخول شهر أغسطس الذي اشتدت حرارة الطقس وارتفاع الحرارة خلال الأيام المقبلة العديد من العمال يمارسون أعمالهم تحت الشمس.

وبين الحازمي أن الغرامات المالية جاءت متوافقة مع القرار الوزاري رقم (4786) بهذا الخصوص تم اتخاذ إجراءات الضبط اللازمة بحقها في حال مخالفة المنشأة القرار الذي يطبق من خلال مفتشي مكتب العمل و إيقاع العقوبة المنصوص عليها في القرار الوزاري و أضاف: «إن وزارة العمل تتلقى الشكاوى الخاصة بمخالفي تطبيق القرار علي الرقم المخصص لخدمة العملاء (19911) وتقوم باتخاذ اللازم بشأن المخالفة»، وشدد الحازمي بضرورة أخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من الاخطار وتطبيقاً للقرار.

في المقابل رصدت عدسة «المدينة» خلال جولة ميدانية على عدد من مشروعات البناء و الإنشاءات في المدينة المنورة مواصلة العمل خلال الساعات المحظورة في حين تنوعت المخالفات خلال النهار في مواقع مختلفة الخاصة ببناء العمائر و الشركات المسؤولة عن تمديد شبكات الطرق الفرعية والرئيسة.

القضاء في المملكة مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية ويمثل حجر الزاوية في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها

رؤية المملكة 2030 تعكس الاهتمام الكبير بإنسان الوطن وضمان لجميع حقوقه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 3 ذو القعدة 1437هـ - 6 أغسطس 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160806/ln43.htm

«الجزيرة» - واس:
تنطلق المملكة العربية السعودية من مبدأ ثابت في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، إيماناً منها بما كفلته الشريعة الإسلامية من مبادئ وقيم سامية تحمي الحقوق والحريات المشروعة، وتجرّم انتهاكها بأي شكل من الأشكال.
ويؤكِّد النظام الأساسي للحكم في المملكة على المبادئ والقيم السامية التي تصون كرامة الإنسان، حيث نصت المادة «26» من النظام على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية، كما كفل النظام حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وضمن حق العمل سن الأنظمة التي تحمي العامل، وصاحب العمل، على حد سواء، مع توفير الدولة للتعليم العام، والالتزام بمكافحة الأمية.
وتسعى وتتضافر التشريعات الوطنية في المملكة، لضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وفي مقدمتها الأنظمة المتعلقة بالقضاء، والعدالة الجنائية، والصحة، والتعليم، والعمل، والثقافة وحقوق المرأة والطفل، وغيرها من الأنظمة ذات العلاقة المباشرة بضمان تمتع الجميع بحقوقه.
وتمارس السلطة القضائية في المملكة، أدوارها في استقلال تام، مستندة إلى أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المستمدة منها، إذ إن القضاء حجر الزاوية في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.
ومع تواصل مسيرة التطور والبناء والتنمية، يصاحبها استثمار أمثل في الإنسان بوصفه محور التنمية وأساسها، مع تحديث للأنظمة وتعزيز للإجراءات والتدابير، لمزيد من الضمانات لحماية حقوق الإنسان.
رؤية المملكة 2030، تعكس الاهتمام الكبير بإنسان الوطن في محاور التنمية بهدف ضمان جميع حقوقه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها من الحقوق، فضلاً عن التعاون الإقليمي والدولي في حماية وتعزيز حقوق الإنسان فهو جزء لا يتجزأ من الجهود الوطنية المستمرة في هذا المجال. والمملكة ماضية في جهودها نحو نشر ثقافة حقوق الإنسان، ودمج مفاهيمها وقيمها في المنظومة التعليمية، وتعزيز دور المؤسسات الحكومية والأهلية للقيام بدورها في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان.
ومن جهود المملكة العربية السعودية، في حفظ حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها محلياً «حقوق الطفل»، حيث تسعى المملكة إلى توفير بيئة آمنة وسليمة للطفل تمكنه من تنمية مهاراته وقدراته وحمايته نفسيًا وبدنيًا وعقليًا؛ لذا جاء «نظام حماية الطفل» ليحميه من كلّ ما يسبب له الضرر.
وتؤكد المملكة دومًا التزامها برعايتها وحمايتها لهذه الحقوق، ليس فقط لكونها طرفًا في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، بل انطلاق من التزامها بواجباتها المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية التي تحافظ على جميع مصالح الطفل، لذا صدر نظام حماية الطفل بالمرسوم الملكي رقم م / 14 بتاريخ 3 /2/ 1436هـ، الموافق 26 /11 /2014م إذ عرَّف النظام الطفل بأنَّه «كل إنسان لم يتجاوز الـ18 عامًا من عمره».
وعززت الدولة إجراءاتها في مجال حماية الطفل من أشكال التعسف والعنف كافة، من خلال اتخاذ عديد من التدابير، ومن ذلك صدور نظام الحماية من الإيذاء بهدف حماية أفراد المجتمع من كل صور الاستغلال وإساءة المعاملة ومنهم

الطفل، ويعد نظاما «حماية الطفل» و»الحماية من الإيذاء» خطوتان إيجابيتان نحو حماية الطفل من الإيذاء وتأكيداً لحقوقه والاهتمام بشؤونه. واشتمل النظام على ما قررته الشريعة الإسلامية والأنظمة والاتفاقيات الدولية، فتضمَّن محظورات ومخالفات عدة، قد تحدث من أولياء الأمور، أو من بعض الأشخاص في المؤسسات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بالطفل، ولم يقتصر على أشكال الإيذاء والإساءة الجسدية والنفسية والجنسية التي تحدث أحيانًا للأطفال بشكل عام كالإهمال وعدم الرعاية في المنزل، أو في الأماكن العامة، أو ترك الأبناء دون سند عائلي، وغيرها مثل عدم استخراج الوثائق الرسمية لهم، وعدم استكمال اللقاحات الصحية الوقائية، والتسبب في انقطاع الطفل عن التعليم، ووجوده في بيئة تعرِّضه للخطر، والاستمرار في سوء معاملته، واستخدام الكلمات المسيئة له، كذلك تعريضه لمشاهد مخلة بالآداب أو الجرائم، والتمييز ضده لأي سبب من الأسباب والتقصير البين والمتواصل في تربيته ورعايته، والسماح له بقيادة السيارة دون السن القانونية، أو المتاجرة في الممنوعات، أو في ممارسة التسول، أو بيعه التبغ ومشتقاته، أو استخدامه في أماكن بيع المخدرات، أو مشاركته في السباقات والنشاطات الرياضية والترفيهية التي تعرِّضه للخطر، وغيرها من الأفعال التي حظرها النظام. ومنح النظام للطفل خصوصية تتمثل في حمايته وضمان حقوقه ورعايته، ولم تقتصر تلك الحماية على الأسرة، بل أعطاه الحماية في كلِّ الأماكن التي يوجد بها، كما أنَّه شمل جميع الأطفال السعودي منهم والمقيم، دون تمييز بينهما، حيث لم يميز بين الأطفال حسب الجنسية، أو غيرها من المعايير التي لا خيار للطفل فيها.

ويعد النظام مكملاً لنظام «الحماية من الإيذاء» الذي صدر قبله لحماية الإنسان داخل محيط الأسرة، واشترط وجود علاقة أسرية بين المُؤذِي والمُؤذَى، أو علاقة ولاية، أو سلطة، أو مسؤولية، أو وصاية، أو تبعية معيشية، ولم يحدد الفئات المشمولة، بل جعلها عامة لكلِّ من تقع عليه حالة إيذاء حتى الأطفال.

ومن جهود المملكة في حفظ حقوق الإنسان، «حقوق المرأة»، حيث تدعم الدولة تمكين المرأة في المستويات كافة، وهذا الأمر سهَّل لها تحقيق عديد من الإنجازات على المستويين المحلي والدولي.

وتأتي حماية «حقوق المرأة» في المملكة وفقًا لما جاءت به الشريعة الإسلامية، التي تكفل المساواة العادلة بين الجنسين، حيث لا تفرِّق الأنظمة بين الرجل والمرأة، وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم الذي نصَّ في مادته الثامنة على أنَّ الحكم في المملكة يقوم على أساس العدل والمساواة وفق الشريعة الإسلامية، فالمرأة لها ذمة مالية مستقلة، وأهلية قانونية كاملة، تكفل لها حرية التصرف، وممارسة شؤونها باستقلالية تامة، ودون أي قيود.

وهنا، لا بد من التأكيد على أنَّ ما يثار حول بعض الممارسات المتعلقة بوضع المرأة في المملكة يعود إلى «مفاهيم مغلوطة»، أو «معلومات تفتقد الدقة والموضوعية»، أو إلى «ممارسات خاطئة تناقض أحكام وقيم الشريعة الإسلامية والقوانين الوطنية»، ولمعالجة مثل هذه السلوكيات، فإنَّ الدولة تكرِّس جهودها في مجالات التربية والتعليم والتثقيف في موضوعات حقوق الإنسان، كونها من الأدوات المهمة والفاعلة، لرفع الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة، ولمكافحة جذور هذه الممارسات الخاطئة، حيث يعد برنامج «نشر ثقافة حقوق الإنسان» الذي تضطلع به هيئة حقوق الإنسان بالتعاون مع جهات حكومية وغير حكومية إحدى أهم هذه الأدوات. وتسهم المرأة السعودية في صناعة القرار الوطني، من خلال توليها مناصب قيادية في القطاعين الحكومي والأهلي، وكذلك عضويتها في مجلس الشورى، إضافة إلى حقها في الانتخاب، والترشح لعضوية المجالس البلدية، وفوزها بعدد من المقاعد في الانتخابات البلدية الأخيرة «2015».

ولم تدخر المملكة أي جهد في إصدار عديد من القرارات أو التشريعات التي تعزز دور المرأة السعودية في المجتمع، وعلى سبيل المثال ما أصدره مجلس الوزراء المنعقد في تاريخ 20 /10 /1434 هـ الموافق 27/ 08/ 2013م، بالموافقة على نظام الحماية من الإيذاء، الذي يُجرِّم العنف الأسري ضد المرأة والطفل. ومن أهم القرارات التي صدرت لتعزيز وكفالة حقوق المرأة، تعيين 30 امرأة في عضوية مجلس الشورى، وإتاحة الفرصة للمشاركة في الانتخابات البلدية كمرشحة وناخبة، دعم برنامج الأسر المنتجة، وهو البرنامج الذي يصل إلى ربة المنزل و»الأميّة» ومتوسطة التعليم والأرامل والمطلقات، كما أنَّ هناك مشروعًا وطنيًا يهدف إلى إسكان الأرامل والمطلقات، في سبيل تحقيق الحياة الكريمة للجميع، إضافة إلى حق المرأة السعودية في الحصول على قرض سكني من صندوق التنمية العقارية متى كانت مسؤولة عن عائلتها، إلى جانب فتح مجالات جديدة لعمل المرأة، ومشاركتها في الأعمال الاقتصادية وقطاع الأعمال بشكل عام.

وأولت حكومة المملكة في مجال الرعاية الاجتماعية «حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»، مزيدًا من الاهتمام والتطوير، من خلال دعم الأسر المحتاجة، وتقديم المساعدات المباشرة وغير المباشرة، من خلال برامج موجهة لجميع فئات المجتمع، خصوصاً الأشخاص ذوي الإعاقة، لتتوج جهودها المبذولة في رعايتهم، وقد صدرت عديد من الأنظمة والقرارات، ومن بينها نظام رعاية المعوقين الذي صدر بموجب المرسوم الملكي بالرقم م / 37 بتاريخ 23 /9 /1421هـ الموافق 20 /12 /2000م، الذي أشار إلى أن الدولة تكفل حق المعوق في خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل، وتشجِّع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية في مجال الإعاقة.

وتقدم الخدمات لهذه الفئة عن طريق الجهات المختصة في المجالات الآتية: الخدمات التعليمية والتربوية في جميع المراحل «ما قبل المدرسة، والتعليم العام، والتعليم الفني، والتعليم العالي»، بما يتناسب مع قدرات المعوقين واحتياجاتهم، وتسهيل التحاقهم بها، مع التقويم المستمر للمناهج والخدمات المقدَّمة في هذا المجال، وتقديم الخدمات التدريبية والتأهيلية، بما يتفق ونوع الإعاقة ودرجتها ومتطلبات سوق العمل، بما في ذلك توفير مراكز التأهيل المهني والاجتماعي، وتأمين الوسائل التدريبية الملائمة، والتوظيف في الأعمال التي تناسب قدرات المعوق ومؤهلاته لإعطائه الفرصة للكشف عن قدراته الذاتية، ولتمكينه من الحصول على دخل كباقي أفراد المجتمع، والسعي لرفع مستوى أدائه أثناء العمل عن طريق التدريب، إضافة إلى تنمية قدرات المعوق، لتحقيق اندماجه بشكل طبيعي في مختلف نواحي الحياة العامة، ولتقليل الآثار السلبية للإعاقة، والاستفادة من الأنشطة والمرافق الثقافية والرياضية وتهيئتها، ليتمكن المعوق من المشاركة في مناشطها داخليًا وخارجيًا، بما يتناسب مع قدراته، وتعزيز مكان المعوقين في المجتمع، والتعريف بحقوقهم واحتياجاتهم، وقدراتهم، وإسهاماتهم، وبالخدمات المتاحة لهم، وتوعيتهم بواجباتهم تجاه أنفسهم، وبإسهاماتهم في المجتمع، إلى جانب تهيئة وسائل المواصلات العامة لتحقيق تنقل المعوقين بأمن وسلامة، وبأجور مخفضة للمعوق ومرافقه، حسب ظروف الإعاقة، وتقديم الرعاية النهارية والعناية المنزلية، وتوفير أجهزة التقنية المساعدة، ومنح المعوقين قروضًا ميسرة للبدء بأعمال مهنية، أو تجارية، تتناسب مع قدراتهم، سواء بصفة فردية أم بصفة جماعية، إعفاء الأدوات والأجهزة الخاصة بالمعوقين من الرسوم الجمركية، وإنشاء صندوق لرعاية المعوقين تودع فيه التبرعات والهبات والوصايا والأوقاف والغرامات المحصلة عن مخالفة التنظيمات الخاصة بخدمات المعوقين، إضافة إلى انضمام المملكة للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولاتها الاختيارية.

ومن جهود المملكة «حماية حقوق العمالة»، حيث تعد المملكة من الدول الجاذبة لطالبي العمل، وتستضيف على أراضيها نحو تسعة ملايين من غير السعوديين الذين قدموا إليها للعمل في مجالات متنوعة؛ لذا تعمل على اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة كافة، لحماية حقوقهم، وتهيئة الظروف الإنسانية المناسبة، وتمكينهم من أداء أعمالهم، وفي هذا الإطار أصدرت الدولة عديدًا من الأنظمة والتشريعات والقرارات الوزارية وغيرها، كما تم تبني آليات رقابية أسهمت في تحسين أوضاع أولئك العمال، وتعزيز حقوقهم منها: إصدار «لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم»، إلزام أصحاب العمل بتوفير التأمين الصحي للعاملين في القطاع الخاص، إبرام اتفاقيات ثنائية بين المملكة والدول التي تفد منها العمالة، تطبيق ومراقبة الالتزام بحظر تشغيل العمال تحت أشعة الشمس من الساعة 12 ظهرًا، وحتى الساعة الثالثة مساءً، خلال الفترة من بداية شهر يونيو إلى نهاية شهر أغسطس من كلّ عام.

كما أن أنظمة المملكة تحظر بشكلٍ خاص التمييز الديني في مجال العمل، حيث تقضي المادة 61 من نظام العمل بأن يمتنع صاحب العمل عن كلّ قول، أو فعل، يمس كرامة العمال أو دينهم، وأن يعطي العمال الوقت اللازم لممارسة حقوقهم المنصوص عليها في النظام دون الحسم من أجورهم لقاء هذا الوقت، إضافة إلى أن النظام ألزم في المادة 104 صاحب العمل بتمكين العامل من القيام بواجباته الدينية، وبرنامج حماية الأجور الذي يرصد عمليات صرف الأجور لجميع العاملين والعاملات في منشآت القطاع الخاص «السعوديين والوافدين» بهدف إنشاء قاعدة بيانات تحوي معلومات محدثة عن عمليات دفع أجور العاملين في القطاع الخاص، وتحديد مدى التزام المنشآت بدفع الأجور في الوقت وبالقيمة المتفق عليهما. ومن ضمن جهود المملكة «مكافحة الاتجار بالبشر»، حيث حظر نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في المملكة في العام 1430هـ، الموافق 2009م، كافة صور وأشكال الاتجار بالأشخاص، بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة في الاستغلال، وقد وحظر النظام الاتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال، وتضمن هذا النظام عقوبات مشددة بالسجن تصل إلى 15 عامًا، وغرامة تصل إلى مليون ريال، ومصادرة الأموال والأدوات التي استعملت في الجريمة، أو كانت معدة للاستعمال فيها. ويشمل التجريم الشخصيات المعنوية كالشركات، إذ تصل الغرامة إلى عشرة ملايين ريال، وتشدد العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام في عدد من الحالات منها إذا ارتكبت ضد النساء وذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال.

وعملت المملكة على تطوير التشريعات والآليات الأخرى التي تسهم في مكافحة الاتجار بالأشخاص فأصدرت عام 1426هـ الموافق 2006م تشريعًا يحظر العمل الجبري، واحتجاز أجر العامل دون سند قضائي، مشددة على التعامل باحترام مع العامل، وعدم المساس بكرامته بأية صورة كانت، كما جاء إقرار إنشاء لجنة وطنية دائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، لتختص بمتابعة أوضاع الضحايا، وتتألف هذه اللجنة من ممثلين من وزارات «الداخلية والخارجية والعدل والعمل والتنمية الاجتماعية، والثقافة والإعلام، وهيئة حقوق الإنسان، وهيئة التحقيق والادعاء العام».

وأولت المملكة العربية السعودية دعم المبادرات الإقليمية والدولية لتعزيز حقوق الإنسان ومنها: «ضمان مساواة الحق في التعليم لكل فتاة» إذ تؤمن المملكة بحق كل فتاة في التعليم، أسوة بالرجل؛ الأمر الذي يمكنها من التغلب على العقبات التي قد تواجهها، ضمن التزاماتها الدولية وتحقيقها لاستراتيجيتها الوطنية. وتشارك دول العالم الاحتفاء باليوم العالمي لمحو الأمية الذي يصادف اليوم الثامن من سبتمبر كلَّ عام، ويحتفل من خلاله العالم بالإنجازات المتحققة في مجال محو الأمية، وحث المجتمعات على دعم جهود محو الأمية، ولم تعد برامج محو الأمية وتعليم الكبار في المملكة بهدف تقليص نسبة الأمية، بل تجاوزتها للقضاء على الأمية بشكل تام، إذ أصبحت أكثر جدية وازداد الوعي الاجتماعي بأهميتها، وتبنت الدولة نشر تلك الثقافة وأنَّها مسؤولية الجميع.

الجزيرة

مجلس القضاء يسمي 18 رئيس محكمة و12 مساعداً

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 3 ذو القعدة 1437هـ - 6 أغسطس 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160806/ln60.htm

«الجزيرة» - محمد العثمان:
سمّى المجلس الأعلى للقضاء رؤساء 18 محكمة إلى جانب مساعدين لرؤساء 12 محكمة من محاكم الدرجة الأولى ،ويأتي ذلك ضمن عدد من قرارات المجلس الأعلى للقضاء الصادرة في اجتماعه الواحد والعشرين. حيث شملت قرارات تسمية رؤساء المحاكم، كلاً من: تسمية الشيخ عبدالله العميريني رئيساً للمحكمة العامة بالرياض، وتسمية الشيخ إبراهيم بن عبدالله الحسني رئيساً للمحكمة العامة ببريدة، وتسمية الشيخ صالح بن عبدالله الجلعود رئيساً لمحكمة الأحوال الشخصية في المدينة المنورة، وتسمية الشيخ عبدالله بن حمد الجرباء رئيساً للمحكمة العامة في الجبيل، وتسمية الشيخ سليمان بن ناصر الرياعي رئيساً للمحكمة الجزائية في حائل، وتسمية الشيخ حمود بن عبدالله المسعر رئيساً للمحكمة العامة في شقراء، وتسمية الشيخ بدر بن عبدالله الجامع رئيساً للمحكمة الجزائية في القطيف، وتسمية الشيخ محمد بن حواس الحواس رئيساً للمحكمة الجزائية في الأحساء، وتسمية الشيخ ظافر بن مسعود آل عدرج رئيساً للمحكمة في سراة عبيدة، وتسمية الشيخ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفحام رئيساً للمحكمة العامة في الخرمة، وتسمية الشيخ أحمد بن علي عسيري رئيساً للمحكمة العامة في رجال ألمع، وتسمية الشيخ خالد بن محمد القحطاني رئيساً للمحكمة العامة في أحد رفيدة، وتسمية الشيخ عمر بن محمد العامر رئيساً للمحكمة العامة في رنية، وتسمية الشيخ أحمد بن إبراهيم العود رئيساً للمحكمة العامة في تربة، وتسمية الشيخ فيصل بن محمد البغيل رئيساً للمحكمة العامة في طريف، وتسمية الشيخ أحمد بن صليح الربعي رئيساً للمحكمة العامة في المجاردة، تسمية الشيخ سعد بن وليد الدوسري رئيساً للمحكمة العامة بالمخواة، وتسمية الشيخ سعود بن عبدالعزيز الحامد رئيساً للمحكمة العامة في الجفر.
فيما تمت تسمية مساعدي رؤساء المحاكم وفقا للاسماء التالية: الشيخ بدر بن صالح السعد مساعداً لرئيس المحكمة العامة في الرياض للدوائر الحقوقية، الشيخ ناصر بن سعود الحربي مساعداً لرئيس المحكمة الجزائية المتخصصة، الشيخ سامي بن سعد آل عتيق مساعداً لرئيس محكمة التنفيذ في الرياض، الشيخ عبدالرحيم بن علي الغامدي مساعداً لرئيس محكمة الأحوال الشخصية في جدة، تسمية الشيخ عبدالعزيز بن عبدالرحمن السالم مساعداً لرئيس محكمة التنفيذ في الدمام، الشيخ صلاح بن خميس الغامدي مساعداً لرئيس المحكمة الجزائية في الخبر، الشيخ خالد بن صالح الدويش مساعداً لرئيس محكمة الأحوال الشخصية في المدينة المنورة، الشيخ فهد بن محمد الشهري مساعداً لرئيس المحكمة العامة بالطائف، الشيخ إبراهيم بن عبدالله الزميع مساعداً لرئيس المحكمة العامة في ينبع، الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله المقبل مساعداً لرئيس المحكمة العامة في القويعية، الشيخ ماجد بن علي الشهري مساعداً لرئيس المحكمة العامة في القنفذة، الشيخ أحمد بن عبدالله الساعدي مساعداً لرئيس المحكمة العامة في صبيا.

تحويل امتحانات شهادة الاختصاص السعودية إلكترونياً

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 3 ذو القعدة 1437هـ - 6 أغسطس 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160806/ln46.htm

«الجزيرة» - خالد الحارثي
أعلنت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، عن بدء تحويل امتحانات الجزء الأول لشهادة الاختصاص السعودية إلكترونيًا، من خلال معامل الهيئة الإلكترونية في فروعها الرئيسة، لتحقيق أعلى درجات الجودة في تقديم امتحاناتها.
وأوضح الأمين العام للهيئة السعودية للتخصصات الصحية الدكتور أيمن بن أسعد عبده في تصريح صحفي، أنه تقدم لامتحان الجزء الأول لشهادة الاختصاص السعودية الإلكتروني 1023 ممتحنًا في المرحلة الأولى، يمثلون عشرة تخصّصات صحية هي: الجراحة العامة، جراحة المسالك البولية، الأشعة التشخيصية، طب النساء والتوليد، جراحة العظام، طب وجراحة الأنف والأذن والحنجرة، طب الأسرة، الطب الشرعي، طب الأمراض الجلدية، وجراحة التجميل.
وأشار إلى أنه سيعقب هذه المرحلة التوسع في تحويل هذه الامتحانات ليشمل جميع التخصصات الصحية في برامج شهادة الاختصاص السعودية، مفيدا أنه بلغ عدد المتقدمين لامتحان الجزء الأول لشهادة الاختصاص السعودية هذا العام 2339 متدربًا في جميع التخصّصات العامة والفرعية، ويعد اجتياز امتحان الجزء الأول متطلبًا أساسيًا للانتقال لمستوى التدريب المتقدم في برامج شهادة الاختصاص السعودية.
وتقدم الهيئة شهادة الاختصاص السعودية في 97 تخصصاً صحياً عاماً وفرعياً، وهي من أقوى الشهادات العلمية الصحية على المستوى العربي وحظيت بالاعتراف العالمي، وتمنحها الهيئة للخريجين بعد إكمالهم متطلبات التدريب واجتياز جميع الامتحانات الخاصة بالحصول على الشهادة.

كلية العلوم والحاسب بينبع تدرب ذوي الاحتياجات في الصيف

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 3 ذو القعدة 1437هـ - 6 أغسطس 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160806/ln22.htm

ينبع - حامد الجهني:
تنظم كلية علوم وهندسة الحاسبات بينبع برنامجًا تدريبيًا في مهارات الحاسب الآلي لذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام في محافظه ينبع، والذي انطلقت فعالياته في 7 شوال ويستمر حتى 7 ذي القعدة 1437هـ، ويعد البرنامج واحدًا من البرامج التي يشرف عليها مجلس المسؤولية الاجتماعية بمحافظة ينبع برعاية شركة وطنية.
وأوضح عميد الكلية علوم الدكتور زهير مالكي أن البرنامج يأتي بناءً على الاتفاقية المبرمة بين إمارة منطقة المدينة المنورة ممثلة بمحافظة ينبع وجامعة طيبة ممثلة في كلية علوم وهندسة الحاسبات بينبع.
وبين مالكي أن البرنامج يهدف إلى تأهيل وإعداد بعض فئات المجتمع الذين يعيشون في ظروف اجتماعية خاصة، وتدريبهم عملياً وتأهيلهم للانخراط في سوق العمل، وتقديم حلول فعالة لمواجهات التحديات المجتمعية والمساهمة في بناء مجتمعات المعرفة، وترسيخ دور ورسالة جامعة طيبة الريادي في خدمة المجتمع المحلي.

وأضاف مالكي أن مثل هذه البرامج التدريبية التي تقدمها الكلية بدعم من القطاع الحكومي والخاص تأتي في إطار مبادرة كليه الحاسبات IT YANBU 2020 التي أطلقتها الكلية مع شركائها.
وعبر عن شكره وتقديره للدعم الذي تلقاه هذه البرامج من محافظ ينبع المهندس مساعد بن يحيى السليم وجهوده المتواصلة لتكريم المتدربين المميزين والجهات الدعمة والرعاة.
كما أشار أمين عام مجلس المسئولية الاجتماعية بمحافظه ينبع إياد النعمان، بأن المساهمة في تطوير الكوادر البشرية وتعزيز المشاريع الخيرية والتطويرية بالمحافظة تأتي في مقدمة أولويات المجلس. مضيفًا أن دور الشركة يتمثل في دعم برامج المسؤولية الاجتماعية تجاه الوطن وأبنائه خاصة من ذوي الاحتياجات الخاصة التي تعد هدفاً إستراتيجياً من أهداف المجلس.

الاقتصادية

دعاهم إلى الالتزام بالعقود وإعطائهم أجورهم شهرياً

المفتي: تأخير رجال الأعمال لرواتب العمال ظلم وأذى يتسبب في تعطيل المشاريع

المصدر: جريدة الأقتصادية السبت 3 ذو القعدة 1437هـ - 6 أغسطس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/08/06/article_1075745.html

عبد السلام الثميري من الرياض
حذر الشيخ عبد العزيز آل الشيخ مفتي عام السعودية، ورئيس هيئة كبار العلماء، رجال الأعمال والكفلاء من تأخير تسليم العمال والموظفين رواتبهم، مشيراً إلى أن المماطلة والتأخير في ذلك تتسبب في قلقهم، ما يؤثر في عملهم، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل المشاريع.
وقال إن عقد العامل مع عمله يقتضي أن يتسلم راتبه كل شهر، فإذا تأخر إلى أكثر من شهر فيه ظلم وضرر وأذى عليهم وعلى أسرهم، والواجب على رجال الأعمال والكفلاء أن يعطونهم أجورهم في أوقاتها، مستشهدا بقول النبي- صلى الله عليه وسلم: "أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه".
وأوضح آل الشيخ خلال حديثه في برنامج إذاعة القرآن أن عدم إعطائهم حقوقهم يتسبب في قلق العمال، وعدم إعطاء العمل حقه، وقلة التركيز، ما يؤدي إلى تعطيل المشاريع، مشيراً إلى أن هذا التعطيل ربما يبرر لهؤلاء العمالة الغش والإفساد في هذه المشاريع، التي سيترتب عليها أضرار كثيرة.
ونبه المفتي المسؤولين من أخذ الرشوة، حيث إنها خيانة للأمانة، داعياً إياهم إلى محاربتها والتحذير منها، مؤكداً أنها تعطل مصالح الناس وتقدم من لا كفاءة عنده على من هو مستحق، وتقرب من لا خير فيه على من فيه خير، وتضيع به الأمور ويلتبس على القاضي في إصدار الأحكام. وذكر أن الرشوة تحارب بالإيمان الصحيح، موضحا أن النبي- ﷺ- توعّد الراشي والمرتشي باللعن.
وبيّن أن نصر الظالم والمظلوم، والاشتراك في الأجر، وصدقة الإنسان على نفسه، وإعانة الله للمسلم وتقويته وتيسيره في أمور حياته، من صور التعاون على البر والتقوى.
وقال إن من التعاون على الإثم والعدوان، نشر الفساد والدعوة إليه، مطالبا المسلمين بألا يكونوا دعاة ضلال وفساد، واصفاً من ينشر الفساد بالمجرمين الذين يسعون إلى إفساد المجتمعات الإسلامية، من خلال نشر الفواحش بين الناس.
وأشار إلى أن من دعا إلى الضلالة كان له مثل دعوته، مستشهداً بقول النبي- ﷺ: "من دعا إلى ضلالة كان له من الأثم مثل آثام من تبعه، لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئاً.".

الاقتصادية

بمعدل 22 قضية يوميا منذ بداية العام

22 دعوى يوميا ضد المماطلين في سداد القروض

المصدر: جريدة الأقتصادية السبت 3 ذو القعدة 1437هـ - 6 أغسطس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/08/06/article_1075743.html

عبد السلام الثميري من الرياض

تلقت المحاكم السعودية نحو 6500 دعوى ضد مماطلين ومتعثرين في تسديد القروض والسلف المالية، وذلك خلال الشهور العشرة الماضية، من العام الهجري الحالي، بواقع 22 دعوى يوميا.

وحسب إحصائية اطلعت "الاقتصادية" عليها، فإن محاكم مناطق الرياض ومكة المكرمة والشرقية استحوذت على نحو 58 في المائة من هذه الدعاوى، وتشكل نسبة المواطنين المتعثرين في السداد والمماطلين نحو 75 في المائة من هذه القضايا.

يشار إلى أن عدد الدعاوى ضد المماطلين في سداد القروض تضاعف خلال الأشهر الأربعة الأخيرة، بعدما كان عددها نحو3100 دعوى خلال الأشهر الستة الأولى من العام الهجري الحالي، بواقع 17 دعوى يوميا. وشكلت نسبة المواطنين المتعثرين في السداد والمماطلين نحو 90 في المائة، من هذه القضايا، واستحوذت محاكم العاصمة الرياض على 25 في المائة من إجمالي هذه الدعاوى، تليها محاكم منطقة مكة المكرمة.

إلى ذلك استحدثت وكالة وزارة العدل لشؤون التوثيق برنامج الرقابة والتفتيش الإلكترونية لتحليل العمليات التوثيقية الخاصة بإصدار الصكوك والوكالات والإحصائيات العامة. وقال الشيخ عبد العزيز الناصر وكيل الوزارة للتوثيق والتسجيل العيني للعقار، إن برنامج مؤشرات قياس الأداء في كتابات العدل خدمة إلكترونية تسمح بتتبع واقع عمل كتابات وكتاب العدل بمناطق المملكة كافة وحجم العمل فيها ونسب الإنجاز والحضور لكتاب العدل عبر مؤشرات تفاعلية ومعايير متعددة لقياس الأداء، التي تعكس واقع العمل وتتيح لمتخذي القرار وجهات الرقابة والتفتيش في الوزارة اكتشاف نقاط القصور والخلل.

وبين أن برنامج القياس يحتوي على عديد من الخدمات التي تخدم العملية التوثيقية لرؤساء كتابات العدل وكتاب العدل عبر البوابة الداخلية للوزارة، إضافة إلى عرضه لعدد من المؤشرات الخاصة بالرقابة التي تشمل عرض الأعلى والأقل إنجازا لدى كتاب العدل في إصدار الصكوك والوكالات وفي نسب الحضور خلال العام الحالي، والتحليل بالخريطة وتتبع حجم العمل في جميع كتابات العدل في مدن المملكة، والتحليل الشجري لواقع العمل في المناطق والمدن عبر الانتقال إلى مستويات متعددة وصولا إلى كتابات العدل وانتهاء بمستوى كتاب العدل وتتبع إنجازهم.

وأشار إلى أنه تم اعتماد أربعة معايير أساسية لقياس الأداء في كتابات العدل، كالإنجاز والحضور وقصور الأداء وأيام بدون عمليات، ووضع لكل معيار هدفا محددا يظهر من خلال مؤشر الإنجاز نسبة ما حققه كاتب العدل من الهدف المطلوب، مبينا أنه يمكن من خلال تفاصيل مؤشر الإنجاز معرفة إجمالي العمل على الصكوك والوكالات ونسب الإنجاز، مع تتبع معيار الحضور من خلال شاشة إلكترونية لنسب حضور وانصراف كاتب العدل ومتوسط ساعات العمل اليومي لديه ومقارنته بزملائه من كتاب العدل بكل سهولة. ولفت إلى أنه يظهر معيار قصور الأداء ومدى انضباط كاتب العدل بساعات الدوام، موضحا أن المعيار الأخير يتعلق بعدد الأيام التي لم يسجل فيها كاتب العدل أي عمليات من خلال الأنظمة الإجرائية التي قد تشير إلى غياب كاتب العدل خلال هذه الأيام ويظهر كذلك من خلال تفاصيل هذا المؤشر ما إذا كان كاتب العدل مجازا أو مكلفا في جهة أخرى.

الاقتصادية

• بلدي جازان" يناقش تشكيل لجنة لدراسة وحصر الأحياء القديمة

المصدر: جريدة الأقتصادية السبت 3 ذو القعدة 1437هـ - 6 أغسطس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/07/30/article_1074075.html

«الاقتصادية» من جازان
عقد المجلس البلدي لأمانة منطقة جازان أمس الأول، الاجتماع الثامن للعام المالي الحالي برئاسة أحمد بن أبو شملة حكمي رئيس المجلس، وبحضور جميع الأعضاء، وذلك في قاعة الاجتماعات بمقر المجلس، لمناقشة عدد من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، واتخذ بشأنها الإجراءات والتوصيات التي تحقق المصلحة العامة، ومنها مناقشة إطلاق مسمى جازان التاريخية على أحياء البلد وتشكيل لجنة لدراسة وحصر الأحياء القديمة وما تزخر به من أماكن تاريخية وتراثية لتطويرها والمحافظة عليها.
وتناول الاجتماع مناقشة إقامة مهرجان سنوي بالتعاون مع هيئة السياحة في المنطقة التاريخية لإظهار تاريخ جازان، وتطوير شاطئ الشباب (الرملي) بإنشاء ملاعب ومدرجات وجلسات على مستوى راقٍ.
كما اطلع المجلس على ما تم إنجازه في سوق الأسر المنتجة، وأوصى بسرعة إنجازه على الوجه المطلوب وتسليمه للأسر المستفيدة.
كما ناقش المجلس، عددا من الشكاوى والمقترحات المقدمة من الأعضاء والمواطنين واتخذ المجلس بشأنها التوصيات والقرارات اللازمة، وتشكيل لجنة من المجلس والأمانة والمديرية العامة للمياه بمنطقة جازان لدراسة مشروع إعادة سفلتة حي المطار بشكل كامل، وسفلتة وإنارة أحياء البلد، وعمل صيانة شاملة للمتنزهات والواجهات البحرية، إضافة إلى المقابر.

الرياض
www.Alriyadh.com

• الصحة" تقدم خدمات الطب المنزلي لقرابة 70 ألف مريض

المصدر: جريدة الرياض الأحد 4 ذو القعدة 1437هـ - 7 أغسطس 2016م
http://www.alriyadh.com/1524357

الرياض - محمد بن حراص
قدمت وزارة الصحة خدمات الطب المنزلي لأكثر من 69205 مريض في جميع مناطق ومحافظات المملكة وذلك منذ بداية البرنامج وحتى الآن وبأكثر من مليون ومئتان وخمسون الف زيارة منزلية .
وأوضحت الوزارة أن عدد الحالات الجديدة المسجلة خلال الربع الثالث لعام 1437هـ بلغ 2680 حالة ، وأن عدد الحالات تحت الخدمة والذين يجري خدمتهم حالياً بلغ 32164 حالة .
وأبانت الوزارة أن الطب المنزلي يطبق في 206 مستشفى من مستشفيات الوزارة في جميع المناطق الصحية، ويعمل فيه 1680 موظفاً ما بين ممارس صحي وطبيب وفني وأخصائي وتقني وخدمات عامة من خلال 362 فرقة طبية.
ويقوم الطب المنزلي على مجموعة من الأنشطة والخدمات الطبية (علاجية، وقائية، تأهيلية وتوعوية وإجتماعية) التي تقدم لفئات معينة من المرضى بين أهليهم وذويهم في أماكن إقامتهم وفق معايير محددة وآلية عمل من خلال فريق طبي مؤهل لهذا الغرض. كما يتم تأمين أجهزة ومستلزمات طبية للمرضى بناء على إحتياج المريض ووضعه الصحي ، إضافة لتأمين جميع المستهلكات الطبية المستخدمة في أنشطة الطب المنزلي.

"قياس" يقدم مقياس معلمي الموهبة

المصدر: جريدة الرياض الأحد 4 ذو القعدة 1437هـ - 7 أغسطس 2016م
http://www.alriyadh.com/1524353

أعلن المركز الوطني للقياس والتقويم عن تقديم مقياس معلمي الموهوبين الذي يعد أحد الاختبارات المهمة في منظومة المقاييس المبنية على المعايير المهنية لوظيفة معلمي الموهوبين.
وكشف "قياس" أن المقياس الذي تم تطويره ضمن مشروع المعايير المهنية للمعلمين وأدوات التقويم الذي يقوم به المركز وترعاه شركة تطوير التعليمية يهدف إلى تحديد قدرة المتقدمين ومدى تأهيلهم للعمل في مجال الموهبة والإبداع، حيث يتقدم لهذا الاختبار من يتم ترشيحهم للعمل في مجال تعليم الموهوبين.
وأوضح المركز أن الاختبار مبني على المعايير المهنية لمعلمي الموهوبين وقد تم إعداده بشكل دقيق وعبر مراحل متتابعة وعن طريق متخصصين في مجال الموهبة والإبداع من ذوي الخبرة الميدانية.
ويغطي الاختبار المعايير الرئيسة لتخصص الموهبة والتفوق، وهي المفاهيم والأسس التخصصية في مجال الموهبة والتفوق، والخصائص العامة للطلاب الموهوبين وأبرز المشكلات النفسية والاجتماعية التي تواجههم، وأساليب التشخيص والتعرف على الطلاب الموهوبين، والبدائل والبرامج التربوية في مجال الموهوبين، ومناهج وبرامج الطلاب الموهوبين، إضافة إلى طرق واستراتيجيات التدريس الخاصة بالطلاب الموهوبين والمتفوقين، وتقنيات المعلومات والتكنولوجيا في التعليم، والطرق والأساليب العلمية المنظمة لتقويم الطلاب الموهوبين والبرامج المقدمة لهم.
ويطبق المركز هذا الاختبار بالتزامن مع الاختبارات المهنية للمعلمين سنوياً حيث تم تطبيقه العام الماضي ولأول مرة على مستوى المنطقة العربية.

مواطن يضع "ملصقات ضوئية" على إبله للحد من الحوادث ليلاً

المصدر: جريدة الرياض الأحد 4 ذو القعدة 1437هـ - 7 أغسطس 2016م
http://www.alriyadh.com/1524343

بدأ مالك الإبل في محافظة بدر بمنطقة المدينة المنورة ناشي المحمادي بوضع ملصقات ضوئية على ابله، بهدف رفع سلامة مستخدمي الطرق والحد من حوادث اصطدام السيارات ليلًا بالإبل، وشكلت حوادث الاصطدام بالإبل هاجسا يؤرق عابري الطرق وخاصة الغير مسيجة.

هيئة الأمر بالمعروف: الأولوية لوظائف "الهيئة" لأبناء شهداء الواجب والمرابطين بالحد الجنوبي

المصدر: جريدة الرياض الأحد 4 ذو القعدة 1437هـ - 7 أغسطس 2016م
http://www.alriyadh.com/1524196

متابعة - الرياض الإلكتروني
أوضح د. تركي الشليل المتحدث الرسمي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ ، أن معالي الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ د. عبدالرحمن السند، قد وجه بإعطاء الأولوية في الترشح لوظائف الرئاسة العامة لأبناء شهداء الواجب وأبناء المرابطين في الحد الجنوبي، ممن تتوافر فيهم اشتراطات الرئاسة العامة لمن يشغل وظائفها.
وأوضح الشليل أن هذا التوجيه يعتبر إسهاماً من الرئاسة العامة في مؤازرة المرابطين في الحد الجنوبي وخلافتهم في أهلهم بخير، وامتداداً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وسمو ولي ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، حفظهم الله جميعا.
سائلاً الله جلّ وعلا أن يتقبل شهداءنا وأن يلهم ذويهم الصبر والسلوان، وأن ينصر أبناءنا الجنود المرابطين البواسل وأن يربط على قلوبهم إنه قادر مجيب الدعاء.

أطلقها مركز الحوار الوطني

دراسة تتناول واقع التعايش في المملكة يشارك فيها 35 باحثاً وباحثة

المصدر: جريدة الرياض الأحد 4 ذو القعدة 1437هـ - 7 أغسطس 2016م
http://www.alriyadh.com/1524207

القطيف - منير النمر
أكد مدير فرع مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بالمنطقة الشرقية د. خالد البديوي لـ "الرياض" وجود دراسة يجريها المركز عن واقع التعايش في المملكة، وتشمل الدراسة المنطقة الشرقية، تحت عنوان "توصيف مظاهر التعايش بين مكونات المجتمع السعودي" بمشاركة ٣٥ باحثا وباحثة.
وأوضح بأن المركز يرغب أن تكون الدراسة علمية وليست عاطفية حتى يستفيد منها الوطن لأن الأرقام هي التي ستظهر حقيقة الأمور، مشدداً على أن الفريق الذي يجري الاستطلاع والاستبانات مدرب ومهني، لافتاً إلى أنه تم إجراء الاستطلاع واستكمل جمع الاستبانات في مناطق أخرى مثل المدينة المنورة. وأشاد د. البديوي بالدور الكبير والمسؤولية العظيمة التي أخذها المركز على عاتقه في خدمة الوطن والمواطنين، مبيناً بأن مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ما هو إلا ثمرة من ثمرات اهتمام القيادة الرشيدة، وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسمو ولي العهد، وسمو ولي ولي العهد -حفظهم الله-، بأبناء المجتمع.

إلى ذلك، نشط باحثون ميدانيون في مدينة الدمام وتواصلوا مع الأسر السعودية لعمل استبيان ميداني وصف بـ "المهم جدا"، الأمر الذي أثار اهتمام الشباب في المنطقة الشرقية، ما انعكس في وسائل التواصل الاجتماعي على شكل تأييد وتساؤلات عن الهدف من الدراسة، والرؤية التي سوف تخرج بها، بيد أن متابعين للحوار الوطني في المنطقة الشرقية شددوا على أن الدراسة سوف تقدم مجالات عملية مستندة لرأي الناس الذين تم مقابلتهم، بعيدا عن العاطفة.

منذ مطلع العام وحتى منتصف شوال العدل: إعادة 16 ملياراً لأصحابها

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 4 ذو القعدة 1437هـ - 7 أغسطس 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160807/lp1.htm

«الجزيرة» - وهيب الوهيبي:
كشف تقرير حديث صادر عن وزارة العدل أن إجمالي ما أنجز من طلبات التنفيذ منذ مطلع العام الهجري الجاري وحتى منتصف شهر شوال الماضي بلغ 30973 أمر تنفيذ منجز بإجمالي مبالغ مالية تقدر بـ16.084.647.205 ريالا. وتعمل وكالة وزارة العدل للحجز والتنفيذ بشؤون الحجز والتنفيذ في دوائر الحجز والتنفيذ التابعة للمحاكم، بالإضافة الى محاكم التنفيذ المختصة.
ومنحت الوزارة في هذا الصدد قاضي التنفيذ مساحة واسعة من الصلاحيات، من أبرزها إيقاف حركة الحسابات البنكية التابعة للمحكوم عليه، والتي تشمل تنفيذ القضايا المدنية والتجارية والمالية وقضايا الأحوال الشخصية، وإيقاف تصرف المحكوم عليه بأملاكه الثابتة والمنقولة، والأمر بالمنع من السفر ورفعه، والأمر بالحبس والإفراج، والأمر والإشراف على بيع ممتلكات وعقارات المحكوم عليه بالمزاد العلني، إلى جانب الكتابة للجهات ذات العلاقة بإيقاف خدمات المحكوم عليه وتجميدها، وتنفيذ قسمة التركة بين الورثة حسب الوجه الشرعي، وتوزيع المبالغ المتحصلة من المحكوم عليه على الدائنين بالمحاصة العادلة، وإلزام المحكوم عليه بكل إجراء لزمه بموجب الحكم القضائي كالزيارة والنفقة وإتمام العمل ونحوه.

تدريب 6533 مأذون نكاح بالتعاون مع الجمعيات المتخصصة

العدل: إطلاق عقد النكاح الإلكتروني خلال أسابيع

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 4 ذو القعدة 1437هـ - 7 أغسطس 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160807/ln53.htm

«الجزيرة» - المحليات:
كشف وكيل وزارة العدل للتوثيق والتسجيل العيني للعقار الشيخ عبدالعزيز بن عبد الله الناصر، أن عقد النكاح الإلكتروني سيتم إطلاقه خلال الأسابيع المقبلة، مؤكداً أن تطبيقه يأتي سعياً من الوزارة للحفاظ على حقوق طرفي العقد.
وقال وكيل وزارة العدل للتوثيق والتسجيل العيني للعقار: إن إحصاءات الوزارة المتوقّعة لهذا العام 1437 هـ، فيما يتعلّق بعقود الأنكحة ستتجاوز 170 ألف عقد، مشيراً إلى أن هذه الأرقام حتمت على الوزارة استحداث عقد الزواج الإلكتروني

الذي ينظِّم الإجراءات، حيث يتم إدخال بيانات الزوجين إلكترونياً بالإضافة إلى التحقق من البصمة، الأمر الذي سيساعد على تسهيل توثيق الزيجات.
وكانت وزارة العدل قد أقامت برنامجاً لتنمية مهارات مأذوني الأنكحة بالتعاون جمعية وئام للتنمية الأسرية تحت رعاية معالي وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، حيث تهدف الوزارة لتدريب وتأهيل نحو 6533 مأذون أنكحة.
وأوضح الناصر خلال كلمته لمأذوني الأنكحة أن الوزارة تولي تدريب وتأهيل مأذوني الأنكحة اهتماماً بالغاً، وذلك بالشراكة مع الجمعيات المتخصصة في الشؤون الأسرية.
وأشاد فضيلته بدور وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في تشجيع مراكز التنمية الاجتماعية والجمعيات المتخصصة في شؤون الأسرة للقيام بدورها في هذا المجال من جهته اعتبر المدير العام لجمعية وئام للرعاية الأسرية في المنطقة الشرقية، الدكتور محمد بن عبدالرحمن العبد القادر، مأذوني الأنكحة أنهم يستطيعون المساهمة في تأسيس أسر متوافقة، إذ باستطاعتهم في إرشاد الطرفين وتقريب وجهات النظر بينهما.
وأضاف العبد القادر قائلاً: الأسرة كيان يسهم في بنائه جهات عدة، فلدينا 686 جمعية تنمية تهتم بالأسرة، وأكثر من 6533 مأذون نكاح يؤسسون للأسرة ولدينا 40 ألف صك طلاق خلال العام الماضي يهدم الأسرة و144 ألف عقد نكاح في عام لبناء أسرة، وبتأمل هذه الأرقام نجد أنها تشير إلى تحديد بعض الأدوار لكل طرف في الأسرة، ونحن في وئام نعتقد أن الجمعيات الأسرية لها دور كبير في استقرار الأسرة لا يقل عن دور مأذوني الأنكحة.

بزيادة 16.5 ألف وحدة سنوياً.. وحدة الأبحاث والتقارير الاقتصادية بـ"الجزيرة":

"الإسكان" تضيف 33 ألف وحدة سكنية فقط تحت التنفيذ خلال عامين

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 4 ذو القعدة 1437هـ - 7 أغسطس 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160807/ec1.htm

إعداد - وحدة الأبحاث والتقارير الاقتصادية بـ«الجزيرة»:
طرحت وزارة الإسكان، منذ عامين خطتها التفصيلية لمنتجات الإسكان للمواطنين، وسرت حالة تفاؤل شديدة جراء ما تم طرحه من منتجات متنوعة وخطة زمنية واضحة.. حتى توقع بعض المراقبين أن هذه الوزارة ستكون قادرة على تغطية الطلب الإسكاني خلال فترة خمس سنوات، إذا سارت كما أعلنت.. حيث أعلنت عن 307 آلاف منتج ما بين وحدات سكنية وقطع أراضٍ وقروض.. وأعطت دلائل على أنها ستسير في عدة مسارات للقضاء على أزمة الإسكان بالمملكة، منها مسارات مباشرة بتقديم وحدات سكنية مباشرة للمواطنين حسب درجة الاستحقاق.. ومنها مسارات سريعة وغير مباشرة من خلال تقديم قرض لشراء شقة سكنية، ومنها مسارات أخرى بتقديم قطعة أرض وقرض. وأعلنت الوزارة، أيضًا عن خطة لإنشاء عدد 179 ألف وحدة سكنية، وقالت حينها: إن نصف هذا العدد تحت التنفيذ، في مقابل أن النصف الآخر تحت التصميم والطرح.. وبعد مرور عامين تقريبًا على إعلان هذه الخطط.. تسعى وحدة الأبحاث والتقارير بـ«الجزيرة» إلى تقييم حجم إنجاز وزارة الإسكان خلال هذه الفترة.
تقدير حجم العجز في المساكن الآن
تتصدر مشكلة نقص معروض المساكن كافة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة.. هذه المشكلة، تشير أغلب الدراسات إلى أنها يمكن أن تتفاقم بسهولة إذا لم تتمكن وزارة الإسكان من السيطرة على هذا الوضع وتقليص العجز في المساكن.. فالدراسات تحدد، أن هناك طلبًا سنويًا يعادل 250 ألف وحدة سكنية سنويًا، كما تشير إلى أن حجم الطلب

الإجمالي المتراكم المقدر توفيره في عام 2012م تقريبًا كان يصل إلى نحو 1.0 مليون وحدة سكنية.. أي أن عدد الوحدات السكنية المطلوبة في هذا الوقت وفي نهاية عام 2014م سيصل إلى 1.25- 1.5 مليون وحدة على أقل تقدير.
بل إنه يمكن ترك كل التقديرات الاقتصادية والتعويل على أرقام المتقدمين للوزارة لطلب وحدات سكنية الذين بلغ عددهم 960 ألف متقدم.. بل حتى أولئك سنتخطاهم، ونعتمد فقط على عدد المستحقين للدعم الذين حددتهم وزارة الإسكان نفسها والمقدر بنحو 621 ألف مستحق.. أي أن هناك طلبًا فوريًا وعاجلاً على الإسكان بنحو 621 ألف وحدة، وهذه هي الأرقام الأولية حتى بداية عام 2015م.. وفي الاعتقاد أن حجم الطلب من المتقدمين يفوق الآن المليون وحدة سكنية بأقل تقدير.
هؤلاء هم المتقدمون فقط، ولكن حجم العجز الحقيقي إجمالاً يناهز المليون ونصف المليون وحدة سكنية.
تصريحات الوزارة المتتالية حول الإجراءات
أحد الأمور اللافتة للنظر، هي توالي تصريحات الوزارة عن المستحقين وكيفية ترتيبهم وفرزهم، وتحديد أولويات الاستحقاق فيما بينهم.. وهي أمور جديرة بالاحترام والتقدير.. ولكنّ هؤلاء المستحقين بحاجة إلى ملامسة شيء على أرض الواقع يتجاوز حدود الاتصال عليهم وإعطائهم رقمًا أو تأكيد الحجز أو تحديد المنطقة والوحدة وغيرها.. أن البعض يعلن بأن المشروع الحاجز فيه لم يبدأ مطلقًا.. وبعضهم توجه بالأسئلة إلى المقاولين فقال عدد منهم أن هناك خلافات بينه وبين الوزارة أو أن هناك إجراءات لم تكتمل.. بل إن البعض يؤكد على أن مشروعه الحاجز فيه توجد خلافات حول تسليم الوزارة للأرض.. والبعض الآخر يتحدث عن خلافات حول التصميمات الهندسية للمشروع.. إنها إجراءات إدارية ولكن طال أمدها وبدأت تسبب ضيقًا وقلقًا لدى المستحقين. إننا نتحدث عن مستحقي مسكن، أي منتج ضروري.. كل تأخير يتسبب في خسائر مالية أو اجتماعية لمستحقيه.
حجم التنفيذ الفعلي
آخر أرقام مؤكدة للتنفيذ في نهاية 2014م، كان في حدود 13 ألف وحدة سكنية، وهي الأرقام التي أعلنتها وأكدتها الوزارة.. وفي هذا الحين أكَّدت الوزارة أن لديها نحو 73.8 ألف وحدة سكنية تحت التنفيذ.
الآن، وبعد مرور عامين تقريبًا.. يشير الموقع الرسمي للوزارة إلى أرقام كما هي بالجدول (2)، تصل عدد الوحدات السكنية (إما المنفذة فعلاً أو تحت التنفيذ) إلى 14.2 ألف وحدة سكنية ونحو 31.9 ألف شقة سكنية، أي ما يوازي إجمالي نحو 46.1 ألف وحدة تقريبًا.. أي أن مقدار ما تم إضافته عبر سنتين ليكون تحت التنفيذ يعادل نحو 33.1 ألف وحدة سكنية، بمعدل زيادة 16.5 ألف وحدة سنويًا. باختصار، الأرقام المعلنة عن التنفيذ لا تزال دون المستوى وخصوصًا أن هناك طلبًا جديدًا يضاف إلى الطلب التراكمي القديم على المساكن يقدر بنحو 250 ألف مسكن سنويًا.. وبالتالي فإن التأخير في تلبية الطلب القائم سيقود إلى تفاقم الطلب الكلي ومن ثم يؤثر سلبًا على مستويات الأسعار ويفاقم من الأزمة.
وترى وحدة الأبحاث والتقارير الاقتصادية بـ»الجزيرة» أن اتباع معدل تنفيذ بنحو 30 ألف وحدة سكنية سنويًا يتطلب نحو 30 عامًا لتدبير المليون وحدة المطلوب حاليًا.. لذلك، توصى وحدة «الجزيرة» بضرورة النظر في توسيع نطاق الوحدات السكنية المنفذة في حدود المشروع الواحد وخصوصًا في ضوء معرفة مدى ضخامة حجم تكلفة البنية التحتية والمرافق في المشروع الواحد.

الاقتصادية

مؤشر "الاقتصادية" العقاري:

السيولة والرسوم.. ضغط قوي لتحرير الأراضي من الاحتكار

المصدر: جريدة الأقتصادية الأحد 4 ذو القعدة 1437هـ - 7 أغسطس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/08/07/article_1075880.html

عبد الحميد العمري

شهدت السوق العقارية المحلية خلال الأسبوع الماضي بعض النشاط، الذي ارتفع بإجمالي قيمة صفقاتها إلى 6.5 مليار ريال، نتيجة تنفيذ صفقات عقارية على أراض تجارية في شرق مدينة الرياض، تزامن تنفيذها مع مستويات سعرية أدنى من أسعار السوق، وهو الأمر المتوقع حدوثه نتيجة الركود الكبير الذي يخيم على السوق العقارية المحلية للعام الثالث على التوالي، وهو أيضا الأمر الإيجابي الذي يترجم مبكرا الإصلاحات الجاري العمل على تنفيذها خلال المرحلة الراهنة، التي يتقدمها تطبيق نظام الرسوم على الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني للمدن والمحافظات، لتنتقل الأراضي بتلك المساحات الشاسعة داخل المدن من مجرد الاكتناز وعدم التطوير والاستخدام، إلى الملاك القادرين على تطويرها وإحيائها وتنويع استخداماتها وفقا لاحتياجات التنمية والمجتمع.

وتعكس تلك الوتيرة من الأداء للسوق العقارية، أن السوق خلال المرحلة التي تشهد خلالها تراجعا ملموسا في مستويات الأسعار السوقية للأصول العقارية المتداولة، يقابلها تنفيذ مستويات أعلى من الصفقات العقارية بقيم صفقات أدنى من السابق، وفي حال شهدت السوق تراجعا في أعداد العقارات المبيعة؛ فهذا يعني أن وتيرة التراجع في الأسعار في طريقها إلى الاتساع أكثر من السابق، وهو الأمر الإيجابي الذي تنتظره السوق العقارية، الذي سينعكس دون شك على انخفاضات أكبر في مستويات الأسعار المتضخمة الراهنة.

وفي حال شهدت السوق العقارية تراجعا في كل من قيم الصفقات وأعداد العقارات المبيعة؛ فإن ذلك يعني زيادة أكبر في ضغوط العوامل الأساسية المؤدية إلى ركود أداء السوق، وهو أمر يمكن تفسيره من خلال زيادة اقتناع أفراد المجتمع بتحقق مزيد من تراجع الأسعار المتضخمة للأصول العقارية، وأن كل تأجيل من قبلهم للشراء يحمل معه مكاسب أكبر بالنسبة إليهم، في الوقت ذاته الذي ينعكس بمزيد من الضغوط على أطراف البيع، يجعلها تقبل بالبيع بأسعار أدنى في الوقت الراهن، وأنها مستويات سعرية أفضل مقارنة بالمستويات المستقبلية، التي لا شك أنها ستكون أدنى مما هي عليه في المرحلة الراهنة.

إن ما تعكسه المؤشرات الاقتصادية والمالية الراهنة من تباطؤ نمو بعضها، وتراجع نمو بعضها الآخر، تمتد آثاره مع مرور الوقت تدريجيا إلى الضغط على السوق العقارية المحلية، إضافة إلى تزايد تأثير الإصلاحات الحكومية للسوق يوما بعد يوم، كل هذا ألغى ما كان شبه مسيطر تماما على تعاملات السوق طوال العقد الماضي، أن أسعارا في الغد ستأتي أعلى من اليوم، وأصبح في حكم المنسي تماما من قبل أطراف السوق كافة، والتفكير اليوم المسيطر على تلك الفئات العاملة في السوق؛ ينحصر في التخارج من ملكيات الأراضي الواسعة المساحات، وكثيرة العدد داخل نطاقات المدن بأفضل الأسعار، حتى إن كانت أدنى من ذروة الأسعار السوقية التي وصلت إليها قبل عام أو عامين، ذلك أن تلك الأطراف تدرك تماما أن الأسعار في الأشهر القليلة المقبلة وما سيليها ستكون أدنى بكثير من مستوياتها الراهنة.

الأداء الأسبوعي لمؤشرات أسعار العقارات السكنية

سجل المؤشر العقاري السكني العام الذي يقيس التغيرات في الأسعار السوقية لمختلف أنواع العقارات السكنية، انخفاضا في متوسط قيمته بنسبة 1.3 في المائة، مقارنة بارتفاعه للأسبوع الأسبق بنسبة 0.8 في المائة، ليستقر عند 776.1 نقطة، ويعزى الانخفاض الأسبوعي في متوسط قيمة المؤشر إلى انخفاض متوسط قيمة مؤشر أسعار الأراضي السكنية بنسبة 2.5 في المائة، كون وزنه النسبي يشكل الثقل الأكبر في معادلة احتساب المؤشر العقاري السكني العام، علما أن جميع مؤشرات أسعار العقار الأخرى سجلت ارتفاعات أسبوعية باستثناء مؤشر أسعار الشقق السكنية.

بينما سجل المؤشر العام لإجمالي الوحدات السكنية خلال نفس الأسبوع "يقيس التغيرات في الأسعار السوقية للبيوت والشقق والعمائر والفلل السكنية حسب أوزانها النسبية"، انخفاضا طفيفا جدا للأسبوع الثامن عشر على التوالي بنسبة

0.02 في المائة، مقارنة بانخفاضه للأسبوع الأسبق بنسبة 0.3 في المائة، ليستقر مع نهاية الأسبوع الماضي عند 729.6 نقطة، في حين سجل مؤشر أسعار الأراضي السكنية انخفاضا بنسبة 2.5 في المائة، مقارنة بارتفاعه خلال الأسبوع الأسبق بنسبة 0.8 في المائة، ليستقر مع نهاية الأسبوع الماضي عند 763.7 نقطة. بالنسبة إلى بقية تفاصيل أداء بقية مؤشرات الأسعار "انظر الجدول رقم (2) مؤشرات الأسعار القياسية للسوق العقارية (القطاع السكني)".

الأداء الأسبوعي للسوق العقارية

سجل إجمالي قيمة الصفقات الأسبوعية للسوق العقارية المحلية ارتفاعا أسبوعيا قياسيا بلغت نسبته 88.6 في المائة، مقارنة بانخفاضه للأسبوع الأسبق بنسبة 4.5 في المائة، لتستقر بدورها قيمة صفقات السوق بنهاية الأسبوع الحادي والثلاثين من العام الجاري عند مستوى 6.5 مليار ريال "أعلى من المتوسط العام لقيمة الصفقات للعام الجاري بنسبة 16.6 في المائة".

وشمل الارتفاع في قيمة الصفقات العقارية كلا من قطاعي السوق السكني والتجاري، حيث سجلت قيمة صفقات القطاع السكني ارتفاعا أسبوعيا بلغت نسبته 32.7 في المائة، مقارنة بارتفاعها الطفيف للأسبوع الأسبق بنسبة 1.3 في المائة، لتستقر قيمة صفقات القطاع بنهاية الأسبوع عند مستوى 3.4 مليار ريال "أعلى من المتوسط العام لقيمة صفقات القطاع السكني للعام الجاري بنسبة 4.1 في المائة". كما ارتفعت قيمة صفقات القطاع التجاري بنسبة قياسية بلغت 245.3 في المائة، مقارنة بانخفاضها خلال الأسبوع الأسبق بنسبة 17.6 في المائة، لتستقر قيمتها بنهاية الأسبوع عند 0.9 مليار ريال "أعلى من المتوسط العام لقيمة صفقات القطاع التجاري للعام الجاري بنسبة 34.0 في المائة"

أما على مستوى عدد العقارات السكنية المبيعة خلال الأسبوع، فسجلت ارتفاعا بنسبة 1.6 في المائة، مقارنة بارتفاعها خلال الأسبوع الأسبق بنسبة 10.0 في المائة، لتستقر مع نهاية الأسبوع عند مستوى 4352 عقارا مبيعا، ووفقا لمعدله الأسبوعي للعام الجاري "3891 عقارا مبيعا"؛ فما زال الأدنى مقارنة بالمعدلات المماثلة طوال الفترة 2012-2015 التي راوحت معدلاتها الأسبوعية بين المعدل الأعلى المسجل خلال عام 2014 عند مستوى 5773 عقارا مبيعا "بلغت نسبة انخفاض المعدل الأسبوعي للعام الجاري بالمقارنة مع المعدل الأعلى للفترة نحو 32.6 في المائة"، والمعدل الأدنى لتلك الفترة خلال عام 2012 عند مستوى 4793 عقارا مبيعا "بلغت نسبة انخفاض المعدل الأسبوعي للعام الجاري بالمقارنة مع المعدل الأدنى للفترة نحو 18.8 في المائة"، وشمل الارتفاع في أعداد العقارات السكنية المبيعة جميع أنواعها باستثناء الأراضي الزراعية والفلل وقطع الأراضي السكنية "انظر الجدول رقم (1) الاتجاهات الأسبوعية للعقار السكني والتجاري".

لجنة لتدريب النزلاء والعاملين بسجون عسير

المصدر: جريدة الوطن الأحد 4 ذو القعدة 1437هـ - 7 أغسطس 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=273039&CategoryID=5

أبها: سلطان عوض 2016-08-06 10:17 PM

شكل كل من مدير جامعة الملك خالد، الدكتور فالح بن رجاءالله السلمي، ومدير السجون بمنطقة عسير، العميد مبارك بن محيا السليس، لجنة من الجهتين، برئاسة وكيل جامعة الملك خالد للشؤون التعليمية والأكاديمية الدكتور محمد بن علي الحسون، بهدف وضع خطة لعموم البرامج التعليمية والتدريبية في سجون منطقة عسير.

وجاءت الخطة على مستويين: المستوى الأول خاص بالنزلاء، فيما اختص المستوى الثاني بتدريب العاملين في قطاع السجون. جاء ذلك خلال استقبال مدير جامعة الملك خالد، الأربعاء الماضي، في مكتبه بإدارة الجامعة، مدير السجون بمنطقة عسير، ومدير التأهيل والإصلاح العقيد محمد بن سيف الشهراني، ومساعد مدير سجن أبها المقدم محمد الأحمري، ومدير العلاقات والإعلام بسجون عسير والمشرف على أعمال الرعاية الاجتماعية والنفسية جمعان أبوهبشة. كما تم مناقشة إشراك وحدة التوعية الفكرية بالجامعة في تلك البرامج، حيث تعنى الوحدة بكل الجوانب الدينية والفكرية التي تهم الجامعة والمجتمع، ووضع وتنفيذ البرامج التي تعالج الأفكار المتطرفة والسلوكيات المنحرفة في سجون المنطقة. يذكر أن الزيارة تطرقت إلى دور الجامعة في خدمة المجتمع، من خلال تقديمها للعديد من البرامج والدورات التدريبية

والمحاضرات، التي تهم النزلاء وتفيدهم في حياتهم الأسرية والعملية، وتكسبهم بعض المهارات لكي يتغلبوا على صعوبات التكيف مع المجتمع، وذلك من خلال إعادة تأهيلهم نفسيا واجتماعيا وشرعيا.
إلى ذلك، أكد مدير جامعة الملك خالد، أهمية ضمان سلامة الطالبات واختبار مباني كليتي الاقتصاد والمجتمع الجديدة بطريق الملك عبدالله، ومدى جهوزيتها قبل انتقال الطالبات إليها مطلع العام الدراسي المقبل. جاء ذلك، خلال جولته التفقدية الخميس الماضي على مباني كليات البنات بطريق الملك عبدالله، والوقوف على مخططات المشروع، حاثا الجميع على تكثيف الجهود وتطبيق معايير السلامة الوقائية في كل المشروعات الجامعية، والعمل على تركيب جميع اللوحات الإرشادية المؤدية إلى الكليات.
ووجه السلمي المسؤولين عن المشروع إلى سرعة إنهاء المشروع واستلامه نهاية الشهر الجاري، مؤكدا ضرورة زيارة عميدات الكليات التي سيتم نقلها قبل الشروع في تأثيث المباني، وتقديم مطالباتهن، وملاحظتهن للعمل بها قبيل نقل الكليات. يذكر أن مبنى كلية الإدارة والاقتصاد الجديد يسع أكثر من ألف طالبة، ويضم عددا من القاعات الدراسية، ومعامل للخياطة، والتغذية، ومعامل كيمياء، أما مبنى كلية المجتمع فيسع أكثر من 1500 طالبة، ويضم معامل للحاسب الآلي واللغة الإنجليزية.

مسنة تحبو لرفض موظف الأحوال النزول إليها

المصدر: جريدة الوطن الأحد 4 ذو القعدة 1437هـ - 7 أغسطس 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=273035&CategoryID=5

عرعر: حمود حجي 06-08-2016 PM 10:15
اضطر أحد مراجعي الأحوال المدنية بعرعر إلى توثيق مقطع فيديو لإيصال معاناة الأهالي من ضعف الخدمات، التي يقدمها فرع عرعر، الذي يعتبر المكتب الوحيد الذي يقدم الخدمة النسائية في منطقة الحدود الشمالية، التي تضم أكثر من 21 محافظة وقرية.
وركز المقطع على معاناة سيدة كبيرة في السن لاستخراج هوية وطنية، حيث اضطرت إلى الحبو على الدرج الخارجي للصعود للمكتب النسائي، بعد أن رفض أحد موظفي مكتب عرعر النزول إليها في مواقف السيارات.
مبنى مستأجر
وأكد المتحدث الرسمي لوكالة الأحوال المدنية محمد الجاسر، أن المقطع أساءهم كثيرا، رغم أنهم يراعون في المباني سهولة الدخول والخروج للمستفيدين، موضحا أن مبنى فرع عرعر مستأجر، وأنه تم تعميد مقاول قبل فترة لتجهيز المبنى وإعداده من جديد، ليكون القسم النسائي في الدور الأرضي. وعلل الجاسر عدم نزول الموظف إلى المسنة لربط الجهاز بالبصمة، مؤكدا أنه لا يمكن نزول الجهاز، وأن خدمة تقدير متاحة للجميع، وتم إعلانها ليستفيد منها من تضطرهم الظروف لعدم الخروج من منازلهم. وأضاف أن وكيل وزارة الداخلية للأحوال المدنية ناصر العبدالوهاب وجه بفتح تحقيق موسع في الواقعة.
تأخير المواعيد
مبنى مستأجر ومواعيد بعيدة تسببت في استياء عدد كبير من أهالي مدينة عرعر، بعد إعلان هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات نهاية آخر موعد لتوثيق بيانات مشتركي خدمات الاتصالات المتنقلة، حيث دعت الهيئة المشتركين لتوثيق البصمة من خلال خدمة "أبشر".
وأكد عدد من أهالي المنطقة لـ"الوطن" أن الأرقام التي بأسماء النساء تصلها رسائل يومية للتحديث، وحين يتجهن لمكتب أحوال عرعر لأخذ موعد يفاجئن بأن أقرب موعد هو 24 ذي القعدة الجاري، مطالبين بتقديم المواعيد.
القسم النسائي
تفتقر محافظات رفحاء وطريف والعويقيلة التي تبعد عن عرعر مسافة طويلة لأي فرع نسائي، مما دعا الأهالي إلى المطالبة بالعربة المتنقلة التي تقدم لمراجعيها تسجيل خدمات الواقعات المدنية من خدمات إصدار الهوية وتجديدها، وتجديد سجل الأسرة واستخراج بدل تالف، إضافة إلى تسجيل واقعات الميلاد والزواج والطلاق وإصدار شهادة الوفاة.
وفي هذا السياق، تقطع 100 ألف امرأة من أهالي رفحاء والقرى والمراكز التابعة لها 600 كلم من أجل استخراج بطاقة

أحوال في عرعر، نظرا لعدم وجود كوادر نسائية لإنجاز معاملاتهن. أما نساء طريف فقد أصابتهن ذات المعاناة، فبعد أن تم استئجار مبنى للقسم النسائي وتجهيزه قبل عامين إلا أنه لم يتم تفعيله.

رفحاء مدرجة

إلى ذلك، كشف المتحدث الرسمي لوكالة الأحوال المدنية، أن افتتاح المكاتب يحتاج لتجهيزات فنية ودعمها بالموارد البشرية، موضحا أن مكتب رفحاء ضمن المكاتب المدرجة، وأن الأحوال المدنية لم تغفل هذا الجانب، وتسعى لتوفير الخدمات لكل مواطن ومواطنة والوصول لهم في أماكنهم.

إغلاق وإنذارات لملاحم مخالفة بنجران

المصدر: جريدة المدينة الأحد 4 ذو القعدة 1437هـ - 7 أغسطس 2016م
رابط الخبر

حسين عقيل - نجران

تواصل أمانة منطقة نجران ممثلة في إدارة الرقابة الشاملة جولاتها التفتيشية على المحال التجارية للتأكد من تطبيقها للاشتراطات الصحية.

وأفاد مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام المتحدث الرسمي عبدالله ال فاضل أنه تم إغلاق عدد من الملاحم المخالفة وتطبيق نظام الغرامات والجزاءات البلدية بحق عدد من المطابخ والبوفيهات ومحلات المواد الغذائية داخل المدينة لمخالفتها الاشتراطات الصحية

وأكد آل فاضل أن هذه الجولات تأتي بمتابعة من أمين المنطقة المهندس فارس الشفق للتأكد من الالتزام بما ورد في لائحة الاشتراطات الصحية وتعزيز الإجراءات الرقابية الغذائية وعدم التهاون عند ضبط أي مخالفة لتحقق الجولات هدفها المنشود في رفع المستوى الصحي وتداول أغذية خالية من التلوث حفاظًا على الصحة العامة.

ودعت أمانة نجران جميع المواطنين والمقيمين للإبلاغ عن أي ملاحظات أو شكاوى من خلال طوارئ الامانة 940 ومواقع التواصل الاجتماعية

أبرز المخالفات

عدم وجود شهادات صحية للعاملين

تدني مستوى النظافة

عدم وجود رخص وسجلات صحية

عدم الالتزام بالزي الرسمي

عدم تشغيل مصايد الحشرات

وجود أكل مطبوخ من اليوم السابق.

نظام جديد لعقوبات الأحداث بديلا عن السجن

المصدر: جريدة المدينة الأحد 4 ذو القعدة 1437هـ - 7 أغسطس 2016م
رابط الخبر

سعيدالزهراني ـ الطائف

تدرس وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، مشروعًا متكاملًا؛ لتطوير تنفيذ عقوبات الأحداث، بدور الرعاية، بديلاً عن السجن.

وتوقعت المصادر، أن يسهم هذا المشروع، في تطوير أساليب التعامل مع الأحداث، الذين يرتكبون أعمالاً إجرامية، وإعادتهم إلى الطريق السليم؛ من خلال تنفيذ العقوبات البديلة، مشيرة إلى قرب صدور النظام المتكامل للتعامل مع الأحداث خلال الأشهر المقبلة، بعد أن انتهى مجلس الشورى من دراسته.

ويتكون النظام المنتظر من 24 مادة توضح الحقوق، والواجبات للأحداث، وتعريف الحدث بأنه: «كل من أتم السابعة من عمره، ولم يصل إلى سن 18 سنة»، كما تناولت مواد النظام إجراءات ضبط بلاغات الأحداث المدعين ومنها:

• سماع الشهود من الأحداث لتكون في مكان مناسب وبحضور ولي أمر الحدث أو من يقوم مقامه.
• مراعاة الأحوال عند القبض على الحدث في حال التلبس.
• من ذلك إبلاغ ولي الأمر أو من يقوم مقامه.
• وفي غير حالات التلبس يراعى حال الحدث أن يكون القبض عليه بحضور والده أو من يقوم مقامه أو مندوب من دار الرعاية بما يمنع الخلوة أو الانفراد بالحدث.
• إحاطة ولي الأمر والحدث بالتهمة المنسوبة إلى الأخير وتحدد اللائحة إجراءات القبض.
• لا تكون إجراءات الضبط صحيحة إلا بإبلاغ ولي أمر الحدث.
• يمنع إيقاف الحدث لغرض التحقيق ما لم ترى هيئة التحقيق أن المصلحة تقتضي إيقافه وفي جميع الأحوال لا يوقف إلا في الدار ويكون الإيقاف مسببًا.
• يرحل الحدث الذكر بصحبة ولي أمره أو من يقوم مقامه لأقرب محافظة أو مركز لمقر إقامته ليودع في دارها وإن تعذر والده فيصحبه مندوب من وزارة الشؤون الاجتماعية ما يمنع الانفراد به.
• إن كان الحدث أنثى ترحل بصحبة محرم لها أو سجانة أو أكثر إن أمكن بما يمنع الخلوة بها.
• ينتهي توقيف الحدث بمضي خمسة أيام إلا إذا رأى المحقق تمديد مدة التوقيف على ألا تزيد في مجموعها على 15 يوما من تاريخ القبض عليه.
• في الحالات التي تتطلب التوقيف مدة أطول يرفع الأمر إلى رئيس هيئة التحقيق أو من يفوضه من نوابه ليصدر أمر التمديد لمدة أو مدد متعاقبة لا تزيد أي منها على عشرة أيام ولا يزيد مجموعها على ستين يومًا من تاريخ القبض.
• يتعين بعد المدة المذكورة مباشرة إحالة الحدث إلى المحكمة المختصة أو الإفراج عنه وللمحكمة المختصة الموافقة على طلب تمديد التوقيف.
• كما تطرق النظام الى كيفية التحقيق مع الحدث، واتخاذ التدابير التي تراها المحكمة تجاه الحدث غير المتمم للثانية عشرة من العمر ومن ذلك:
• التوبيخ والتحذير، التسليم لمن يعيش معه من الأبوين أو لمن له الولاية عليه.
• منعه من ارتياد أماكن معينة لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.
• منعه من مزاولة عمل معين ووضعه تحت المراقبة الاجتماعية في بيئته الطبيعية لمدة لا تتجاوز سنتين.
• إلزامه بواجبات معينة لمدة ثلاث سنوات.
• أما إذا كان الحدث متمًا للثانية عشرة من عمره، وقت ارتكابه فعلاً أو أفعالًا معاقبًا عليها، فتطبق عليه العقوبات المقررة نظاميًا، عدا العقوبة الجزائية التي تستوجب السجن، حيث يعاقب بدلاً منها بالإيداع في الدار مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى للعقوبة الأعلى المقررة لذلك الفعل، ودون التقيد بالحد الأدنى لتلك العقوب.

• أما إذا كانت العقوبة تستوجب القتل نظاميا، فيعاقب بالإيداع في دار الرعاية الاجتماعية مدة لا تتجاوز 15 سنة، فإذا أتم الحدث 18 سنة من عمره قبل انتهاء مدة الإيداع المحكوم بها عليه، ينقل للسجن لإتمام المدة الباقية.

•الشؤون الإسلامية" تؤهل 26 لـ •هندسة الإجراءات"

المصدر: جريدة المدينة الأحد 4 ذو القعدة 1437هـ - 7 أغسطس 2016م
رابط الخبر

واس - الرياض
اختتمت وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد ممثلة في وكالة الوزارة للتخطيط والتطوير أمس الأول، برنامج أخصائيي هندسة الإجراءات لمشروع التحول الوطني 2020 حيث شارك في البرنامج 26 موظفًا يمثلون مختلف إدارات وقطاعات الوزارة المختلفة، إضافة إلى منسوبي ثلاثة فروع منها وهي: مكة المكرمة، والرياض، وعسير.
من جانبه، أوضح مدير عام التطوير الإداري بالوزارة الدكتور صالح بن أحمد الزهراني أن البرنامج تفرع إلى أربعة محاور رئيسة هي: التخطيط الإستراتيجي للإجراءات، ومنهجيات هندسة الإجراءات، وإدارة مشروعات هندسة الإجراءات، وتصميم دليل إجراءات إدارة المساجد في وزارة الشؤون الإسلامية.
وأبان الزهراني أن البرنامج وغيره من البرامج المماثلة تأتي ضمن سعي الوزارة للتطوير في ضوء رؤية المملكة 2030 من خلال إعداد فريق مركزي يتمتع بالقدرات والكفايات الدقيقة في مجال التطوير والتخطيط للقيام بجميع مهام وأدوار خطوات التحول الوطني المتعلقة بالوزارة.

وزير التعليم يلتقي بالطلاب الملتحقين بجامعة هارفارد

المصدر: جريدة اليوم الأحد 4 ذو القعدة 1437هـ - 7 أغسطس 2016م
http://www.alyaum.com/article/4150722

اليوم - بوسطن
التقى وزير التعليم الدكتور أحمد بن محمد العيسى خلال زيارته لمدينة بوسطن بعدد من طلبة الثانوية العامة والذين تكفلت مؤسسة مسك الخيرية بقبولهم بالبرنامج الصيفي بجامعة هارفارد ضمن الاتفاقية المبرمة بين المؤسسة وجامعة هارفارد، واستمع العيسى إلى مقترحات الطلبة، مجيباً عن استفساراتهم، ومحفزاً لهم للتركيز على الاهتمام بالأسس العلمية والتعليمية التي من شأنها أن تضع لهم الخطوات الأولى للمستقبل والطموح الذي يرغبون في تحقيقه لخدمة وطنهم.
وشملت جولة العيسى زيارة كلية بابسون، والتي تم توقيع التعاون معها وكلية الأمير محمد بن سلمان للإدارة، وبحث الموضوعات المهمة في طرائق التعاون بين الكليتين، كما التقى العيسى بعميد كلية كينيدي في جامعة هارفارد ومساعديه وتم تقديم عرض من قبل الكلية للمساهمة في تقديم حلول مستقبلية لتطوير سياسات التعليم وبناء قادة التحول.

"الرقابة" واجهتهم بـ395 دليلاً على التفريط في 68 مليوناً

محاكمة 3 قياديين و13 آخرين بتهم فساد في أمانة الأحساء

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 4 ذو القعدة 1437هـ - 7 أغسطس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160807/Con20160807851734.htm

فاطمة آل دبيس (الدمام)

كشفت مصادر لـ «عكاظ» عن نظر المحكمة الجزائية في الدمام ملف قضية فساد في أمانة محافظة الأحساء متهم فيها 16 شخصا، بينهم قياديون وأصحاب مؤسسات على خلفية تجاوزات في 23 قضية نتج عنها تفريط في المال العام بقيمة 68 مليون ريال. وواجهت هيئة الرقابة والتحقيق في المحافظة المتهمين بـ395 دليلا وأحالت كامل الملف إلى المحكمة الجزائية.

المتهمون الـ16 يواجهون 395 دليلاً ضبطتها هيئة الرقابة والتحقيق في 23 قضية. وبدأت الأدلة بخطاب من جهات مختصة يتضمن ثبوت الاتهام بالتزوير والتفريط في المال العام، إذ رصدت المباحث الإدارية وجود مخالفات وتجاوزات في بعض مشاريع الأمانة، وإقرار المتهمين بالتهم الموجهة إليهم بالتزوير والتفريط في المال العام.

تنوعت مناصب وأشغال المتهمين في ملف القضية التي اشترك فيها 15 سعوديا، ومهندس مصري، وتبين أن المتهمين الأول والثاني والخامس مواطنون يشغلون مواقع قيادية في أمانة الأحساء، أما المتهمون الثالث والرابع والعاشر فهم موظفون على المرتبة الثامنة، والسادس مهندس، والسابع فهو مدير وشريك في إحدى الشركات، والثامن والتاسع والثالث عشر ملاك مؤسسات، والحادي عشر مدير تنفيذي لإحدى الشركات، والثاني عشر مصري الجنسية مهندس زراعي بإحدى الشركات، والرابع عشر مهندس مدني في إحدى الشركات، أما الخامس عشر فهو مندوب شركة، والسادس عشر موظف بالأمانة على المرتبة الثالثة والثلاثين.

المتهم الأول، قيادي في الأمانة، يواجه ست اتهامات من أصل 23، منها مشروع توريد وتركيب بردورات وممرات مشاة بشاطئ العقير بقيمة 3.993.250 ريالا، ورصدت «الرقابة» في القضية الأولى الموجهة للمتهم الأول 18 دليلا من بينها إقراره عن تزويره لمحررات رسمية وتفريطه في المال العام واستعماله لمحررات مزورة بقصد إظهار غير الحقيقة، واشترك في تنفيذ جريمته مع المتهم الثامن.

أما القضية الثانية التي يواجهها القيادي الأول فتتمثل في مشروع إنشاء 20 خزانا سعة مليون لتر لكل خزان، وإنشاء 20 غرفة حارس لزوم ري المزروعات بشاطئ العقير بقيمة 11.940.000 ريال، بالاشتراك مع المتهم الثالث والثامن في القضية، ورصدت «الرقابة» 12 دليلا في قضية تدين المتهمين في الجرائم الموجهة لهم، ومن ضمنها التزوير والتفريط في المال العام.

سداد فواتير المطاعم

القيادي المتهم الأول اشترك مع الثاني والرابع والثالث عشر والخامس عشر في واقعة ثالثة تتمثل في توريد نخيل لزوم حدائق ومتنزهات أمانة الأحساء بقيمة 357.500 ريال، والرابعة مشروع توريد وتركيب مسطحات خضراء وسماد طبيعي لأمانة الأحساء بمبلغ 546.228 ريالا، واشترك مع القيادي الأول في القضية المتهمون الثاني والخامس والسابع والسادس عشر، أما القضية الخامسة فهي مشروع إنشاء متنزه الأحساء العام المرحلة الأولى لأمانة الأحساء بمبلغ 8.999.640 ريالا، واشترك فيها مع المتهمين الثاني والرابع عشر، والقضية الأخيرة التي وجهت للمتهم الأول تسديد بعض الفواتير والالتزامات الخاصة للأمانة بشكل شفهي وشخصي لا علاقة لها بالمشاريع التي تنفذها للأمانة، مثل تسديد بعض الفواتير لأحد المطاعم، وبناء خيمة، وتنفيذ بعض أعمال الدهانات لمظلات شاطئ العقير، وبلغ إجمالي الفواتير 129 ألف ريال.

مكاتب بشاطئ العقير

يواجه المتهم الثاني تهما عدة منها توريد وتركيب نخيل بلدي لصالح بلدية الأحساء والتي اشترك فيها مع زميله القيادي الأول، والثانية توريد نخيل بلدي بقيمة 480 ألفا بالاشتراك مع المتهمين الرابع والسادس، والثالثة توريد مسطحات

خضراء لزوم شاطى العقير بقيمة 4.005.500 ريال بالاشتراك مع المتهمين الرابع والحادي عشر، أما التهمة الرابعة والتي اشترك فيها مع المتهم الرابع فهي مشروع توريد مضخات غاطسة ونخيل وشتلات زهور حولية بقيمة 2.725.000 ريال.

التهمة الخامسة التي يواجهها المتهم الثاني تتمثل في توريد مسطحات خضراء بقيمة 1.800.000 ريال، بالاشتراك مع المتهم الرابع، والسادسة مشروع إنشاء ساحات بلدية (المرحلة الأولى) بقيمة 9.997.000 ريال بالاشتراك مع المتهم الرابع أيضا، والسابعة شاركه فيها المتهمون الرابع والسادس والرابع عشر وتتمثل في إنشاء ساحات بلدية (المرحلة الثانية) بقيمة 10.428.183.36، والثامنة إنشاء مبان ومكاتب للبلدية بشاطئ العقير بقيمة 2.382.000، والتاسعة عقد مشروع توريد أدوات ووصلات لزوم دورات مياه عامة وشبكات ري ومحابس زراعية بقيمة 494.600 ريال، بالاشتراك مع السادس والعاشر والثاني عشر، أما التهمة العاشرة فهي نفس تهمة زميله القيادي الأول الخاصة بمشروع إنشاء متنزه الأحساء العام (المرحلة الأولى).

تركيب مسطحات خضراء

المتهم السابع يواجه التهمة في مشروع توريد وتركيب مسطحات خضراء وسماد طبيعي لأمانة الأحساء بمبلغ 546.228 ريالا، إذ عمل على تزوير محرر عرفي يتمثل في الفاتورة الصادرة من شركته لتوريد المسطحات الخضراء، مع علمه بعدم توريدها نهائياً.

ووجه للمتهم التاسع قضية تختص بمشروع توريد وتركيب نخيل بلدي ومسطحات خضراء لصالح مبنى البلدية بشاطئ العقير بقيمة 995.000 ريال، إضافة إلى التهم الأخرى التي اشترك فيها مع باقي المتهمين، فيما اشترك المتهمون مع بعضهم في القضايا الموجهة لهم.

وطالبت هيئة الرقابة التحقيق معاقبة المتهمين جميعا وفقاً لنظام التزوير، وإلزام المقاولين برد المبالغ التي صرفت لهم دون وجه حق.

هندسة ميكانيكية مزورة

اشترك المتهم الثالث مع القيادي الثاني في تهمة مشروع إنشاء 20خزانا سعة مليون لتر، فيما ترأس قضية مشروع إنشاء 10مجمعات دورات مياه في الجزء الأول من المرحلة الثانية بقيمة 1,602,000 ريال بالاشتراك مع المتهمين الأول والثامن ، و التهمة الثالثة مشروع إنشاء 10مجمعات دورات مياه في الجزء الثاني من المرحلة الثانية بقيمة 1,602,000 ريال.

فيما يواجه المتهم الخامس جريمة تزوير شهادة البكالوريوس تخصص هندسة ميكانيكية منسوب صدورها زورا لأحد الجامعات في مصر مقابل مبلغ 4 آلاف ريال إضافة إلى التهم الأخرى التي اشترك فيها مع المتهم الأول.

كفرات وغلاية ماء رشوة!

التهمة الحادية عشرة التي واجهت المتهم الثاني هي بالاشتغال بالتجارة حال كونه موظفا حكوميا عن طريق الاتفاق مع المتهم التاسع على إنشاء مؤسسة للمقاولات على أن يكون له ما نسبته 70 % و30 % لشريكه.

والتهمة الثانية عشرة هي تحكم المتهم الثاني بأفراد الرعية والافتئات على حق من حقوقهم الشخصية بصورة من الصور وتكليفهم بما لا يجب عليهم نظاما من خلال قيامه بطلب عدد من المواطنين تسديد الغرامات، بدلا من صندوق الأمانة وتكليف بعض أصحاب الشركات والمؤسسات أو العاملين فيها بالأعمال الشخصية كتوفير كفرات سيارته، غلاية ماء، تلفزيون.

تهمتان ترأس فيهما المتهم الثالث والثالثة اشترك مع الثاني.

"صحة الشرقية" تحقق في تسبب مستشفى بحروق لمريض

المصدر: جريدة الحياة الأحد 4 ذو القعدة 1437هـ - 7 أغسطس 2016م
رابط الخبر

القطيف - شادن الحايك
تحقق مديرية الشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية في شكوى مواطن تعرض ابنه لحروق نتيجة تلقيه العلاج بالكمادات الساخنة في مستشفى القطيف المركزي، بعد نوبة فقر دم منجلي. وقال والد هادي (15 سنة): «توجهنا إلى القسم المخصص لأمراض الدم الوراثية، وكانت الساعة الـ10 مساء، واستمررنا حتى السادسة صباحاً، وأعطي هادي خلالها ثلاث حقن مسكنة للألم، ووضعت إحدى الممرضات كمادات شديدة الحرارة على جسده، ما تسبب له في حروق واضحة بمنطقة الظهر، وبعد عودتنا إلى المنزل ازداد الألم في المنطقة التي وضعت عليها الكمادات، لأكتشف وجود حروق واضحة، فعدت إلى المستشفى مرة أخرى». وأضاف: «أطلعت قسم أمراض الدم الوراثية على الحروق في ظهره، وأفادوني في بداية الأمر بأن الحروق من الدرجة الأولى، لنحول بعدها إلى قسم الحروق في المستشفى ذاته، فوضعوا له ضماداً في مكان الحروق». وقال: «ألا تكفي الآلام المبرحة التي يعاني منها مرضى فقر الدم المنجلي، ليزاد عليها ألم حروق؟ ومن الدرجة الاولى!».
من جهته، أوضح المتحدث باسم مديرية الشؤون الصحية في المنطقة الشرقية أسعد سعود لـ«الحياة» أن «إدارة مستشفى القطيف المركزي استقبلت الشكوى، واطلعت على مضمونها، ويجري حالياً التعامل معها وفق الآليات المتبعة، للتحقق مما ورد فيها، والتأكد من أن الإجراءات التي اتخذت كانت وفق الأصول الطبية، وسيتخذ الإجراء اللازم حيالها في ضوء النتائج وبحسب النظام».
يذكر أن المرضى المصابين بفقر الدم المنجلي يعانون من انسداد أو ضعف في تدفق الدم إلى المناطق الحيوية، لأن خلايا الدم الحمراء تأخذ شكل المنجل ولا تستطيع الجريان بحرية وسهولة، فتعلق في الأوعية الدموية، ويقل بالتالي توريد الغذاء والأكسجين إلى خلايا الجسم، مولداً إحساساً قوياً بالألم، ويتم استخدام الكمادات الساخنة للتخفيف من الألم، ما يساعد في عملية جريان الدم، إلا أن ذلك خاضع لاعتبارات طبية، بحسب حال المريض.

دعم السكن للمستأجر العاجز عن السداد

المصدر: جريدة الأقتصادية الجمعة 2 ذو القعدة 1437هـ - 5 أغسطس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/08/05/article_1075560.html

كلمة الاقتصادية

المسؤولية الاجتماعية للحكومات، من أرقى المفاهيم التي يجب التعامل معها بحذر شديد جدا، فالأصل في المجتمع هو العمل الإنتاجي لكل أفراده، وعلى أولئك الذين يعزفون عن العمل طوعا تحمل أعباء ذلك دون تكبيد المجتمع تكلفة كسلهم، هذا ضروري في مفهوم العمل الحكومي، فالمجتمع بكل فئاته متساو في نظر الحكومة والعمل الحكومي، الجميع لهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها، وإذا تم تخصيص أحد المواطنين بشيء فيجب أن يكون هذا وفق مبررات تشريعية واضحة ومعلنة، لكن الدعم الاجتماعي منذ نشأته هو محل نظر ونقاش طويل، لكنه على طول المسار كان يجد دعما من مفاهيم أكثر شمولية مثل حقوق الإنسان، وضمن بقاء القوة الشرائية في مسارها، وتفسير الضرائب. والمملكة وهي تطور

آليات عمل الاقتصاد، وتحرر كثيرا من القطاعات، لم تهمل المسؤولية الاجتماعية سواء للحكومة أو الشركات ورجال الأعمال، ولم يكن قرار فرض رسوم الأراضي البيضاء ببعيد.
لكن المملكة تحت ظل الشريعة الإسلامية ومفهوم المساواة بين أفراد المجتمع تسعى دائما إلى إعطاء كل ذي حق حقه، وقد أنشأت من أجل ذلك المحاكم وضمنت استقلال القضاء، وأصدرت نظام التنفيذ القضائي، وأخيرا بدأت وزارة الإسكان سلسلة من الإجراءات من أجل ضبط العلاقة بين المستأجرين والمؤجرين تتضمن وجود عقد موحد وربط إلكتروني، وهذه الإجراءات المتعددة تضمن حقوق كل الأطراف إلا أنها ذات طابع رأسمالي بحت، فإذا تعثر مستأجر عن السداد فإن النظام القضائي ونظام التنفيذ القضائي مع نظام إيجار جميعها ستشكل حزمة صارمة لضمان حقوق المؤجرين، لكنها بهذا الشكل لا تمثل مظهرا من مظاهر المسؤولية الاجتماعية تجاه من لم يماطل في حقوق المؤجر ولكنه في الوقت نفسه يعجز عن سداد الإيجار، وللموازنة بين جميع هذه المفاهيم المتعارضة فإن لجنة مكونة من أربع جهات حكومية تشمل وزارات: "الداخلية" و"الإسكان" و"العدل" و"العمل والتنمية الاجتماعية"، ستقوم خلال 30 يوما من تاريخ إشعارها من قاضي التنفيذ عن حالة المستأجر السعودي المنفذ ضده، بالبت في موضوع سداد الأجرة عنه أو توفير سكن مناسب له أو إسكانه أو دعمه، وفقا لبرامج الإسكان الحكومية والأهلية. بهذا التوجه فإن حلقات العمل تكتمل من حيث ضمان حقوق الأطراف كافة وضمان حيدة العمل الحكومي، مع الالتزام بنظام السوق والمسؤولية الاجتماعية.
من المتوقع إذا أن يتم تطبيق نظام التنفيذ القضائي وكذلك نظام عقد الإيجار بكل جدية في موضوعات الإيجار بغض النظر عن حالة المستأجر، وأن يتم إخلاء السكن بقوة النظام ممن لم يستطع دفع المستحق عليه، لكن هذا لا يعني أن يتخلى المجتمع عن أولئك المعسرين حقا، هنا ستقوم اللجنة بدراسة تأمين المساكن لهؤلاء المحتاجين وتتولى وزارة الإسكان مسؤولية توفير السكن. ورغم ملاءمة القرار لجميع المفاهيم الاقتصادية ذات الصلة، فإن مثل هذه القرارات عادة تفشل في تحقيق أهدافها في الدول النامية نظرا لتعقد الإجراءات البيروقراطية، وكثرتها، وطول الوقت لتنفيذ القرارات ما يعوق كثيرا من المستحقين لتطبيق هذه الأنظمة عليهم سواء كانوا مستأجرين أو مؤجرين، ويجعلهم يعزفون عن استخدام هذه الإجراءات النظامية حتى تتحول مع مرور الوقت إلى مجرد أنظمة غير معمول بها يعرفها فقط بعض الذين يعملون في المحاماة، وعلى أن الضوابط أقرت لجنة أو أكثر في كل منطقة أو محافظة بحسب الحال، مهمتها التعامل مع الحالات التي يكون فيها المستأجر سعوديا غير قادر على سداد الأجرة أو إخلاء العين، فإننا سنظل قلقين ونحتاج إلى إجراءات سريعة معلنة، واضحة وأيضا شفافة، مع إجراءات رقابية تمنع من سوء استخدام هذه الوسيلة ووصولها إلى غير مستحقيها ممن يماطلون وهم قادرون على السداد، كما أن النظام أكد على أن تمول وزارة الإسكان هذا المشروع مما قد يخصص لها في ميزانية الدولة ومن الإعانات والهبات، والأوقاف التي تخصص لذلك، هنا يظهر بعض القلق من التداخلات بين وزارتي الإسكان والمالية.

الجزيرة

منظمة العفو الدولية.. وازدواجية المعايير!

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 3 ذو القعدة 1437هـ - 6 أغسطس 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160806/ar8.htm

سعد بن عبدالقادر القويعي

تحولت منظمة العفو الدولية مع الأيام إلى منظمة فاقدة للمصداقية؛ بسبب وقوفها خلف أهداف مشبوهة؛ ولتؤكد على تجسيدها العملي بسقوط مكانتها المبالغ فيها، والتي كان الغرب يصطنعها، ويحيطها بهالات من التضخيم، والتفخيم، وفق أجندات دأبت على ممارستها ضد العديد من الدول؛ بهدف ابتزازها للخضوع لأجنداتها، ومطالبها، وخلق بؤر النزاع، والصراع بالعديد من تلك الدول عبر ملفات، وقضايا، وأجندات مشبوهة؛ ولتخرج إلى الملأ بشكل أساسي عن الإطار المهني للتقارير الحقوقية؛ بل وتمثل خروجاً فاضحاً عن الأدبيات المعرفية، والعلمية التي درجت المنظمات الحقوقية على إعداد تقاريرها بناء على أساسها.

ولأن منظمة العفو الدولية ليست منظمة حكومية، أو جهة دولية رسمية، فهي تبني تقاريرها على ازدواجية في المعيار، وفق أجندة سياسية مفضوحة، قد انكشف عوارها، وتزويرها لكل منصف، ومواقف تنظر إلى الحقائق بمنطق مغلوط، كما تعتمد على تقارير يشوبها كثير من الشك، والغموض، وذلك بما تتضمنه من ادعاءات، ونواقض، ومتناقضات توضح الغايات، والمسوغات التي أفرغت أهدافه من قيمته، واعتباريته الحقوقية.

السمة الأساسية لسياسات منظمة العفو الدولية، أن تقاريرها تتسم بالازدواجية بين الدول، وهذا - بلا شك - يؤكد أن الديمقراطية التي تتشدق بها المنظمة مزدوجة المعايير، وذلك بما يسمح بوجود استثناءات من الالتزام بمبادئها، وأن الغاية لديها تبرر الوسيلة. وهذا ما يجعلنا نرجح أن ما وراء البعد الأخلاقي الجوهري لهذه الازدواجية، يظهر أن تلك المنظمة، وغيرها كثير أدوات في أيدي وكالات استخبارات مركزية دولية، واختراقها من قبل عناصر مشبوهة، تعمل لصالح قوى، ودول، وجهات بعينها.

آمل بأن نكون قد تعلمنا الدرس جيداً، فنحن أمام ازدواجية تكشف عن مصالح، يتم تغليفها في سياقات من المنع المزعوم، باعتبار أن المسار الحالي للمنظمة لا يمثل العدالة، ولا الحقوق، وإنما هو للسياسة، والانحياز للأطراف التي تحكمها مصالح مع المنظمة أقرب، - خصوصاً - بعد أن ظهر حقيقة ذلك الخطاب الديماغوجي المخادع، الذي يتشدقون به حيال القضايا الإنسانية، الأمر الذي يدعونا إلى ضرورة تعديل ميثاق المنظمات الدولية، والحقوقية، والنظر في إقامة منظمة إنسانية حقيقية، تعمل على نشر قيم العدل، والمساواة، والتعايش السلمي.

الجزيرة

أين التكامل بين طاقات ونطاقات وساند والأجور؟

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 4 ذو القعدة 1437هـ - 7 أغسطس 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160807/ec9.htm

محمد سليمان العنقري

أطلقت وزارة العمل منذ سنوات عديدًا من البرامج بهدف إصلاح سوق العمل ورفع مستوى الأمان الوظيفي والجاذبية للفرص الوظيفية التي تتاح من القطاع الخاص لكي يشغلها المواطنون وفقًا للمتطلبات من المؤهلات وكذلك الدخل وتعد الفترة الحالية التي ينتقل بها الاقتصاد المحلي إلى كفاءة أعلى ورفع مستوى دور القطاع الخاص بعيدًا عن تأثير الإنفاق الحكومي الذي قاد النمو والتنمية في السنوات العشر الماضية وذلك بهدف تنويع القاعدة الإنتاجية وفتح الفرص الاستثمارية وتحويل القطاع العام تدريجيًا ليكون مشرفًا ومنظمًا أكثر من كونه منفذًا ويستحوذ على نسبة عالية من النشاط الاقتصادي عمومًا.

فأول سؤال يطرح نفسه: لماذا نسبة البطالة لدينا تصل إلى 11.6 في المائة بالرغم من أن الاقتصاد السعودي يعد أكبر مولد للوظائف عربيًا وشرق أوسطيًا وهو الأكبر حجمًا بين هذه الدول ومع ذلك فنسب البطالة في عديد من دول المنطقة أقل بنسب البطالة؟ وغالبًا ما نسمع أن السبب خلل هيكلي بسوق العمل وهو ما تقوم وزارة العمل على معالجته لكن ذلك لا يعني أن الوزارة تملك الوصفة العلاجية الناجعة لمعالجة ملف البطالة فتوليد الوظائف وتنظيم قطاع الأعمال هو مسؤولية جهات عديدة تسبق بدورها وزارة العمل.

لكن بالعودة إلى برامج الحلول التي أطلقتها العمل نجد أيضًا نوعًا من الضبابية بمدى تكاملية هذه البرامج فحماية الأجور لا يعبر عن اسمه كبرنامج يفترض أن يضمن دفع الأجور للعاملين بأي منشأة عندما تقف حدود دور وزارة العمل عند إيقاف الخدمات عن المتأخرين بسداد الرواتب دون أن تُعالج الجوانب التنظيمية المكملة مع جهات أخرى تم ذكرها بمقال سابق كإضافة بند بالقوائم المالية يتم تجنيب نسبة معينة موازية لميزانية الأجور السنوية بالمنشآت للجوء له عند الحاجة مع معالجة بعض الأسباب الأخرى التي تواجه القطاع الخاص بما يكفل الاستقرار بملاءته ماليًا بالحدود التي تعالج أي ثغرات من البيئة الخارجية للمنشآت وترفع من مستوى الأنظمة الحالية لسد أي ثغرات ظهرت أو قد تظهر مستقبلاً مع رفع كفاءة البيئة الداخلية للمنشآت بتطبيق الحوكمة وغيرها من الإجراءات التنظيمية، ولذلك فإن أي زيادة بأعداد من يفقدون أعمالهم ستشكل ضغطًا على برنامج ساند الذي يضع أيضًا اشتراطات كثيرة تربك من يلجأون إليه فكيف يفرض على من يطلب خدمات ساند أن يخضع لتدريب وقد يكون مؤهلاً بدرجات علمية عالية ولديه خبرة لعدة سنوات!! إضافة

لعرض وظائف قد لا تكون بمدينة سكنه فلن يسمح له بالانتفاع من البرنامج إذا رفض العرض الوظيفي الثالث بغض النظر عن مدى مناسبته له فاشتراطات ساند تعيق الاستفادة منه لكثرة الطلبات والمعايير وعدم وضوح تفسيرات بعض نقاط النظام التي قد تتيح رفض طلب متقدم له قد يكون أكثر استحقاقًا من غيره كاضطراره للاستقالة لأسباب غير ملموسة ليس له يد بها.

أما البرامج الأخرى فأبرزها نطاقات الذي يسمح بالاستقدام للعمالة في حال حققت المنشأة نسبة السعودة المطلوبة بغض النظر عن نوعية الوظائف التي يشغلها المواطنون فيها وهو ما أفرز ما يسمى بالسعودة الوهمية وبذات الوقت أطلقت الوزارة برنامج طاقات وهو خطوة جيدة لأنه يعرض الكوادر الوطنية الباحثة عن عمل على القطاع الخاص الذي عليه التسجيل والبحث عن موظف سعودي يناسب طلبه لأي وظيفة يرغب بشغلها قبل التقديم على تأشيرة عمل لكن إذا لم يتوقف إصدار التأشيرات لأي مهن يوجد بالسوق طالبو عمل لها من المواطنين فلن ينجح طاقات لأنه يمكن للمنشآت أن تضع مسميات للوظائف تكون فرص إيجاد طالبي عمل مواطنين ضئيلة جدًا لشغلها مما يعطي الحق أو المبرر بإصدار تلك التأشيرات فعلاج الخلل بسوق العمل يبدأ من تغيير جذري يستند على إيقاف للتأشيرات التي تجاوز عددها سبعة ملايين تأشيرة عمل في القطاع الخاص في ست سنوات لكثير من المهن والشهادات فلو كان منها 15 في المائة يمكن شغلها بمواطنين فهذا يعني مليون فرصة عمل كانت كفيلة بتصفير نسبة البطالة فكيف تعالج الوزارة البطالة وبنفس الوقت تقتل التنافسية للكوادر الوطنية بسيل التأشيرات التي تصدرها مع أهمية التغيير بنظام الكفيل فالوزارة في حالات معينة تتيح للعامل الوافد نقل كفالته دون موافقة كفيله فاذًا يمكن التحرر من نظام الكفيل تمامًا وفق صيغة تعاقدية جديدة وجعل التنافسية على فرص العمل داخلية مع استثناء المهن أو الوظائف المخصصة لعمالة عادية لا تتطلب مؤهلات ودخلها ضعيف من المعادلة.

معروف أن نواة تطور الاقتصاد وتوليد فرص العمل ونجاح كل جهة بالدور المناط بها يبدأ من وزارة الاقتصاد والتخطيط لكن فيما يخص وزارة العمل فإن الأدوات والبرامج يفترض أن تتكامل أكثر وأن تكون معبرة عن أهدافها ولا توضع شروط تعد معرقلة للبرنامج نفسه وتتناقض مع برامج أخرى على الأقل كما يبدو لأي متابع أو متخصص يرى بأن كل البرامج يجب أن تربط ببعضها.

داعية إيراني: الإعدامات تفتقد للتروي والتسامح وقد تلهب المنطقة

الحكومة الألمانية تنتقد أحكام الإعدام الأخيرة في إيران

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 4 ذو القعدة 1437هـ - 7 أغسطس 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160807/du6.htm

«الجزيرة» - د. عبدالله اباالجيش:
أبدت مفوضة الحكومة الألمانية لشؤون حقوق الإنسان بيربل كوفلر، انزعاجها البالغ إزاء تنفيذ إيران لأحكام الإعدام لعشرين شخصا بتهمة ارتكاب أنشطة إرهابية من ضمنهم شاب يبلغ 19 عاما يدعى حسن أشرف.
وقالت بيربل إن حسن أشرف كان يبلغ من العمر 17 عاماً وقت توجيه التهمة له، ولهذا فإن إعدامه يعد خرقاً غير مقبول على الإطلاق للقانون الدولي، خاصة لوجود شكوك قوية في الالتزام بمبادئ دولة القانون في محاكمته.وأضافت أن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - اللتان صادقت عليهما إيران - يحرمان إعدام الأشخاص الذين كانوا قصر وقت وقوع الجريمة.
وأشارت إلى أن الحكومة الألمانية ترفض عقوبة الإعدام في جميع الأحوال، وبالنظر إلى الأنباء المفزعة عن تنفيذ أحكام الإعدام في 20 رجلاً في إقليم ألبورز مؤخراً، فإني أناشد جميع المسؤولين في إيران وبكل قوة بتعليق أية أحكام أخرى بالإعدام بشكل فوري، وتجنب تنفيذها كلية في حالات القصر.
على صعيد متصل قال داعية سني بارز في إيران إنّ إعدام إسلاميين سنة الأسبوع الماضي قد يلهب التوترات الطائفية في منطقة الخليج، بينما قالت طهران إنها تتخذ موقفاً صارماً وحسب مع الإرهاب المدعوم من جهات أجنبية.
وأعدمت إيران زهاء 20 كردياً سنياً اتهموا بشن هجمات ضد قوات الأمن. ولم تكن هناك محاكمات علنية، وقالت جماعات حقوقية إن الإدانات ربما استندت إلى اعترافات انتزعت قسراً.
وقال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الأمير زيد بن رعد الحسين الجمعة إن (اتهامات جنائية فضفاضة ومبهمة بشكل كبير (أفضت إلى ظلم بين). وعبرت وزارة الخارجية الإيرانية عن دهشتها من التصريحات.
وقال الداعية السني الإيراني البارز مولوي عبد الحميد إن عمليات الإعدام كانت تفتقر (للتروي والتسامح) في وقت تعاني فيه إيران والمنطقة بأكملها من التطرف.

485 أسيراً فلسطينياً في سجون الاحتلال يواصلون إضرابهم عن الطعام

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 4 ذو القعدة 1437هـ - 7 أغسطس 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160807/du10.htm

القدس - رندة أحمد:
حذّر مركز أسرى فلسطين للدراسات من أن الأوضاع في سجون الاحتلال الإسرائيلي تُنذر بكارثة حقيقة، وأن التوتر لا يزال سيد الموقف في ظل استمرار الهجمة الشرسة والمسعورة التي تنفذها إدارة السجون بحق الأسرى الفلسطينيين..
وقال الناطق الإعلامي للمركز - رياض الأشقر في بيان صحفي تلقت «الجزيرة» نسخة منه: «إن عدد الأسرى الذين يخوضون إضرابًا احتجاجيًا عن الطعام ارتفع إلى ما يزيد على 485 أسيرًا بعد انضمام 80 أسيرًا في سجن ريمون إلى الإضراب، وهو ما أطلقوا عليه «إضراب الكرامة 2» احتجاجًا على عملية القمع الواسعة التي تعرضوا لها خلال الأسبوع الماضي.
وأكَّد «الأشقر» بأن الأوضاع في السجون الاحتلالية على وشك الانفجار، والأجواء تسير نحو التصعيد الواسع وأن الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي (أكثر من 7 آلاف أسير ومعتقل) يتدارسون إمكانيه الخروج ببرنامج تصعيدي واسع، يصل إلى حد الإضراب المفتوح عن الطعام في كافة السجون على غرار إضراب الكرامة الذي نفذه الأسرى في شهر أبريل - نيسان من عام 2012 واستمر 28 يومًا متتالية وانتهى بإغلاق ملف العزل الانفرادي وعوده برنامج زيارات الأسرى.
بدورها أفادت هيئة شؤون الأسرى الفلسطينية، أن 135 أسيرًا فلسطينيًا تم نقلهم بشكل تعسفي من سجن ايشل الصهيوني إلى سجن أوهلي كيدار الصهيوني شرعوا بإضراب مفتوح عن الطعام ردًا على عملية النقل التعسفي واقتحام السجن بشكل وحشي وتكبيل الأسرى وتفتيشهم عراة بطريقة مذلة ومهينة.
وقالت الهيئة في بيان تلقت «الجزيرة» نسخة منه: «إن حملة واسعة تقودها قوات كبيرة مدججة قد اقتحمت سجني نفحة وايشل، وقامت بنقل الأسرى الفلسطينيين بعد حشرهم في الغرف مكبلين وتجريدهم من كامل ملابسهم وتصويرهم، مما دفع الأسرى إلى إعلان الإضراب المفتوح عن الطعام احتجاجًا على هذه الممارسات القمعية.. وذكرت الهيئة، أن 120 أسيرًا من سجن نفحة، و135 أسيرًا نقلوا من سجن إيشل، بدؤوا إضرابًا مفتوحًا عن الطعام، وأن موجات جديدة ستنضم للإضراب ردًا على هذه السياسة الخطيرة خلال الأيام المقبلة، حسب بيان وصل من الأسرى إلى الهيئة.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الجزيرة السبت
3 ذو القعدة 1437هـ -
6 أغسطس 2016م

http://www.al-jazirah.com/2016/20160806/cr7.htm

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد
4 ذو القعدة 1437هـ -
7 أغسطس 2016م

http://www.al-jazirah.com/2016/20160807/cr6.htm

المصدر: جريدة الرياض الأحد
4 ذو القعدة 1437هـ -
7 أغسطس 2016م

http://www.alriyadh.com/1524332